

## الفصل الاول

### حقوق الانسان والصحافة وحرية التعبير:

#### السياقات التاريخية والفلسفية

##### مقدمة:

في صراع الانسان الطويل من اجل الحرية التي حولها الانسان الى حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية طور الانسان الكثير من وسائل ممارسته لهذه الحريات او الحقوق ومن وسائل الوصول اليها. وفي حين عمل الانسان على تطوير التقنيات بمختلف اشكالها ليتحرر من ضغوط الحاجات الاقتصادية والمعيشية والبيئية، أنصب الانسان على تطوير وسائل ثقافية ومعرفية لممارسة حريته في مواجهة الانسان والجماعات والقوى التي تسعى لفرض القيود عليه والحد من كم الحرية الذي يسعى إليه. كما أنه وفي محاولة الانسان التحرر من قوى الطغيان الفردية او الجمعية طور الانسان وسائلًا ونظمًا اجتماعية وثقافية واتصالية تساعده في نيل الحرية. وكان على رأس هذه الوسائل التي طورها الانسان وسائل التعبير والتواصل مع الاخرين التي اتخذت في بداية الامر اشكالا شخصية وجاهية ثم تطورت على مر الزمن لتتخذ اشكالا اكثر جماهيرية كالكتاب والصحيفة المقروءة لتصل هذه الوسائل الى مستويات غير مسبوقه في مستوى الانتشار والتعميم وهو ما يتمثل الان بتقنيات المعلوماتية الحديثة من انترنت وبت فضائي.

ثمة مقولة فلسفية كبرى يقدمها الفيلسوف الالماني فريدريك هيجل (1770-1831) تلخص نظريته كما نظريته حول التاريخ الانساني ومساراته وحول القوى المحركة لهذا التاريخ. فهيجل الذي عبر على الدوام عن رفضه لفكرة ان يكون التاريخ الانساني تراكما وتطورا للتكنولوجيا او العمارة او الطبابة، يرى أن التاريخ الانساني الطويل ما هو الا تاريخ متراكم من وعي الانسان بحريته ومن سعي الانسان المتواصل لتحقيق حريته. فالحرية وتراكمها وتقدمها هي المحرك الذي حرك الانسان في كل الثقافات وفي كل الازمنة، وما التاريخ الانساني الا تراكم للحرية كما الوعي بها، وليس تراكما للثروة المادية او التقنية او الخيرات الاقتصادية.

ويمكن القول إن سعي الانسان المتواصل للحصول على حرياته جعل من هذه الحريات مع مرور الوقت بمثابة حقوق له. فتحرر الانسان من خطر الموت تحول مع الوقت الى حق له في الحياة، اما تحرر الانسان من المرض والجوع فتحول الى حق له في الطعام والطبابة، في حين أن سعي الانسان للتحرر من الكبت ومن الصمت الذي يود الآخرون فرضه عليه فقد حوله الانسان الى حق في التعبير وفي التفكير. فالحقوق الانسانية بجميع اشكالها هي في جوهرها حريات سعي الانسان الى الحصول عليها.

وإذا كان الظهور الأول لوسائل الاعلام والاتصال الجماهيري قد وُظف من قبل المثقفين والمفكرين والمصلحين الاجتماعيين من أجل دعم رسالتهم في الدعوة الى الحريات والحقوق الانسانية والتحرر من سطوة الدولة واستبدالها، وهو ما جعل وسائل الاتصال بمثابة تقنيات طورها الانسان لمواجهة السلطات الحاكمة المستبدة من عائلات ملكية ومن تحالفات ملكية-دينية. فان تطور وسائل الاتصال والاعلام وتوسع سطوتها ونفوذها قد جعل منها سيفاً ذو حدين، فهي من جهة وسيلة لتحرير الانسان وتمكينه من الحصول على حقوقه الاقتصادية والاجتماعية، وهي من جهة اخرى باتت تمثل تهديداً لهذه الحقوق الانسانية ولهذه الحريات الانسانية من خلال بعض الممارسات لهذه الوسائل الاعلامية.

وللتدليل على الدور المزودج الذي يمكن لوسائل الاعلام أن تلعبه على مستوى الحريات والحقوق الانسانية، يمكن الحديث من جهة عن الدور الايجابي والمشرق الذي لعبته وسائل الاعلام فعلاً في تكريس مفهوم الفرد في المجتمعات الغربية وفي حماية حقوق هذا الفرد، كما يمكن ابراز دور وسائل الاعلام والاتصال الجماهيري في تطوير التمييز بين المجالين العام والخاص وهو تمييز يشكل احدى اللبئات الاساسية التي تقوم عليها الحضارة الغربية الحديثة. كما يمكن الحديث عن الدور الايجابي الذي لعبته الصحافة في حماية الفرد من تعسف الدولة وجور رجالاتها.

ومن جهة أخرى يمكن الحديث عن التهديد الذي باتت وسائل الاعلام والصحافيين يشكلونه للحريات الفردية وللحقوق الانسانية من خلال التضخم الكبير في دور وسائل الاعلام في الحياة المعاصرة ومن خلال التأثير السلبي الذي باتت وسائل الاعلام تمارسه بحق المجال العام والذي وللمفارقة ساهمت الصحافة في بداياتها في توسيعه وازدهاره. ويقصد بالمجال العام هو تلك المساحة من النقاشات والمناظرات والافكار التي يتم تداولها والتعبير عنها علناً وتتعلق بإدارة الشأن العام. فبعد ان عملت وسائل الاعلام ايجاباً على توسيع هذا المجال العام مع الحرص الشديد على المجال الخاص المتعلقة بالفرد وحياته الخاصة وعلاقاته الاجتماعية الخاصة، باتت وسائل الاعلام تشكل تهديداً للمجال العام والحريات الخاصة والحقوق الفردية.

ويمكن القول أن المفارقة تكمن في أن حرية التعبير وذراعها وسائل الاعلام قد نشأت بداية كأدوات لتطوير الحريات وحمايتها وازدهارها ولكن امام توسع دور وسائل الاعلام فقد باتت وسائل الاعلام هذه مهددة لحرية التعبير والتفكير داخل المجتمعات، ولا أدل على هذا التهديد من ظهور بعض العوارض السلبية من قبيل الامبريالية الاعلامية والاحتكارات المالية والاعلامية والنفوذ المبالغ به لوسائل الاعلام.

## السياق التاريخي للمفهوم حقوق الانسان وحرية التعبير:

يمكن القول ان تطور مفهوم حقوق الانسان الذي بلغ النفاش حوله إلى ذروته عبر مسارين تاريخيين طويلين؛ فهناك من جهة التجارب اليومية والصراعات والدماء والحروب التي خاضتها شعوب الارض في سبيل انتزاع حقوقها وحرّياتها. وهنا يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر الى كل تلك الثورات التي خاضتها الشعوب في سبيل التحرر من العبودية والاستبداد والاستعمار من قبيل الصراع ضد سطوة الكنيسة الكاثوليكية في اوربا في القرن السادس عشر ومن قبيل ولادة وثيقة الماغنا كارتا التي طورها الثوار الانجليز في وجه الملكية البريطانية المستبد. اما الثورات الامريكية والفرنسية والروسية والصينية فهي كلها تجارب انسانية على طريق الحرية والحق الانساني.

والى جانب نضالات الشعوب في سبيل التحرر، فقد كان ثمة مسار ثان سلكته البشرية على طريق الحرية وحقوق الانسان ويتعلق الامر هنا بعمل المثقفين والمفكرين والفلاسفة الذي ساروا احيانا في مقدمة شعوبهم المطالبة بالحرية والحقوق الانسانية وفي احيان اخرى سبقوا تلك الشعوب في تطوير خطاب فلسفي وفكري يحرض الانسان على الحرية وعلى التحرر من العبودية والاستغلال. وهنا يمكن الحديث عن مسار طويل من الكتابات الفلسفية والفكرية التي لا تنتمي الى شعب وثقافة بعينها وانما الى مختلف الشعوب والثقافات. والخلاصة ان محاولة التأريخ لمفهوم حقوق الانسان كما نعيشه اليوم ما هي الا تأريخ لهذين المسارين المتلازمين؛ تجارب الشعوب اليومية بكل مكوناتها وشرائحها عبر تاريخها الطويل من جهة وعمل المثقفين والمفكرين والنخب من جهة أخرى.

ولعبت حركة الاصلاح الديني في اوربا التي اتخذت شكل حركة احتجاج ديني ضد سلطة الكنيسة الكاثوليكية التي تعاضمت سلطتها واتسعت لتشمل سلطات كل السلطات الدينية وجزء كبيرا من السلطة الزمنية الدنيوية دورا كبيرا في تطور مفهوم حقوق الانسان. فقد عملت الكنيسة الكاثوليكية ومنذ القرن الثالث الميلادي على تعزيز سلطتها من خلال تكريس مقولة ان الانسان ان هو الا عبد لله تتحصر مهمته في اطاعة تعاليم الخالق الذي تشكل الكنيسة حلقة الوصل معه وهو ما كان يضع الانسان في مركز العبودية للكنيسة عمليا من خلال احتكار الكنيسة للمعرفة بشؤون الخالق وبكل رغباته. ولقد كرست هذه السياسة التي اتبعتها الكنيسة على مدى قرون احساس الانسان بالعجز وعدم القدرة على انتاج المعرفة التي كانت الكنيسة حصرا تحتكر انتاجها وتطلب من الناس تداول ما تنتجه الكنيسة من افكار.

### **حركة الاصلاح الديني :**

هي حركة ظهرت داخل الكنيسة الكاثوليكية بدءاً من القرن السادس عشر و تزعمها رجل الدين مارتن لوتر وكانت تهدف الى اجراء اصلاحات داخل الكنيسة الكاثوليكية التي تضخمت سلطتها منذ القرن الرابع الميلادي بحيث اصبحت تحتكر كل السلطات السياسية والاقتصادية والادارية والاخلاقية والقيمية داخل المجتمع. عملت حركة الاحتجاج الديني داخل الكنيسة على تحجيم سلطة رجال الدين والحد من دورهم في ادارة الحياة العامة كما عملت على وضع تمييز دقيق بين السلطة الدينية والسلطة الزمنية.

لقد جاءت الثورة البروتستانتية او حركة الاحتجاج الديني (بدأت في العام 1517 ) لتحديث ثورة في التاريخ الاوروبي والانساني عموما من خلال كسرها لسطوة الكنيسة على الحياة العامة والخاصة ومن خلال تكريسها لمفهوم قدرة الانسان على انتاج المعرفة وايجابية العقل الانساني. ولعل اهم ما عملت عليه الثورة البروتستانتية انها دشنت المسار الذي يقوم على الاعلاء من سلطة العقل الانساني وهو ما ادى الى وضع الانسان في مركز الكون بعد ان ظلت الكنيسة تركز على وعلى مدى قرون طويلة لمركزية الاله في الكون وهو ما يضعها في مركز الكون باعتبارها خليفة الله في الارض. ويمكن القول ان حركة الاحتجاج الديني وضعت المداميك الاولى لمفهوم الانسان ولمركزية الانسان في هذا الكون وهو ما فتح الطريق أمام تطوير مفاهيم حقوق الانسان لاحقا.

كذلك فقد كان من نتائج حركة الاصلاح الديني التي عملت على تحرير العقل الانسان من قيود الكنيسة ان فتحت المسارات الكبرى في التاريخ الاوروبي من قبيل مسارات بناء العقل الوضعي وبناء العلم الحديث والفلسفات الليبرالية في الاقتصاد كما في السياسة والاجتماع والاخلاق.

فقد دشنت حركة الاحتجاج الديني في اوربا ومن خلال القطع الذي احدثته مع العقل الغيبي مسارا جديدا في المعرفة الانسانية هو مسار المعرفة العلمية التجريبية. فبعد ان طورت البشرية على مدى عشرات الالف السنين ثلاثة اشكال كبرى من المعرفة هي؛ المعرفة الاسطورية والمعرفة الدينية الميتافيزيقية والمعرفة الفلسفية الذاتية التأملية، مهدت الثورة البروتستانتية الطريق واسعا أمام ظهور نمط جديد من انماط المعرفة هو المعرفة العلمية. وعليه يمكن القول ان ورشة البناء الاوروبي بدأت في القرن السادس عشر مع تحرر العقل الاوروبي من سلطة الكنيسة وانطلاق العقل الانساني نحو فضاءات ومساحات لم تكن متاحة من قبل وهو ما ادى الى تحولات كبرى لاحقة في التاريخ الاوروبي بحيث يمكن تسمية القرنين اللاحقين للثورة البروتستانتية بعصر التنوير اللذان تبعهما قرنان اخران نهضت فيهما اوربا كنتيجة لعصر التنوير وهما عصر النهضة لتدخل اوربا وبدء من القرن التاسع عشر عصر الحداثة الذي شمل قطيعة معرفية وتقنية وسياسية واجتماعية مع اوربا القرون الوسطى

#### عصر التنوير :

حقبة من التاريخ الاوروبي التي تلت حركة الاحتجاج الديني والتي شهدت اكبر انتشار للافكار الفلسفية والفكرية التنويرية وركزت في جزء كبير منها على الحريات والحقوق والانسانية، وحاربت التسلط والاستبداد السياسيين. كما شهدت هذه الحقبة ازدهارا للعلم والمعرفة، وشهدت تحجيما لسلطة الكنيسة وللسلطة السياسية في مراقبة الافكار ومنتجات العقل. كما يقصد بعصر التنوير تلك الفترة التي بات بإمكان مفكرو اوربا وفلاسفتها انتاج افكارهم بحرية اكبر ونشرها بين الناس مستبدلين فيها تلك الافكار التقليدية التي بثتها الكنيسة على مدى اكثر من عشرة قرون.

المعرفة الانسانية هي المعرفة العلمية. وبعد أن كان الانسان يفكر من خلال الاسطورة لعشرات الالف السنين ثم من خلال المعرفة الدينية الميتافيزيقية وفي زمن لاحق من خلال المنهج الفلسفي الذي يقوم كثيرا على المنهج

التأملي الذاتي، فقد طور مفكرو أوروبا أسس منهج جديد في توليد المعرفة الإنسانية. والحديث هنا هو عن المعرفة العلمية التي تقوم على أسس منهجية جديدة من بينها التركيز على اكتشاف مبدأ العلية أو السببية في وجود الظواهر الطبيعية كانت أم اجتماعية، ومن بينها التركيز على مبدأ التجريب أو الامبيريقية في دراسة الظواهر بمعنى إخضاع أي تحليل أو تفسير للظواهر إلى التجربة العملية للثبوت من صدق النتائج. كما تقوم المعرفة العلمية على الفصل التام بين ما هو ذاتي ينتمي للنفس الإنسانية وبين ما هو موضوعي وينتمي للواقع الموضوعي المستقل الذي يقبع خارج ذاتية الدارس أو الباحث..

#### عصر النهضة:

الفترة التي شهدتها أوروبا بعد قرنين من عصر التنوير. فبعد قرنين تلياً حركة الاحتجاج الديني في القرن السادس عشر وسمحا بنشر الفكر والعلم والمعرفة على نطاق واسع داخل المجتمعات الأوروبية بدأت أوروبا تنهض في مختلف المجالات المعمارية والاقتصادية والمعرفية والسياسية والفلسفية والتقنية. ويمثل عصر النهضة نتيجة طبيعية لقرنين من عصر

لقد أدى تطبيق هذه المبادئ في إنتاج المعرفة إلى ازدهار الاكتشافات والاختراعات والتقنيات الجديدة التي

غيرت من أنماط المعيشة الإنسانية وبشكل جذري. ولعل التطور الأبرز داخل المجتمعات الأوروبية هو ظهور الإنسان كمركز للكون وللأشياء بعد أن تم تحييد سلطة رجال الدين باعتبارهم مركز المجتمع وباعتبارهم المنتجين الوحيدين للمعرفة الإنسانية والذين يحكثرون وحدهم إنتاج هذه المعرفة. لقد كان من شأن تغيير موازين القوة هذه داخل المجتمع أن كرست مركزية الإنسان في مختلف شؤون الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية ورتبت له حقوقاً اقتصادية واجتماعية وسياسية ومعرفية لم تكن متوافرة على مدى التاريخ الإنساني الممتد.

وعلى المستوى المعرفي فقد تجسد وضع الإنسان في مركز الكون والمجتمع أن تم استبدال المعرفة الدينية التي كانت الكنيسة تحتكر إنتاجها بمعرفة جديدة تقوم على فكرة أن الإنسان فقط هو من ينتج المعرفة من خلال عمليات الاكتساب في الطفولة ومن خلال عمليات الإنتاج المنظم في مراحل لاحقة من عمر الإنسان. إن منح الإنسان الحق المطلق في احتكار إنتاج المعرفة تولد عنه مبدأً جديداً اسمه الوضعية أو Positivism كمبدأ يقضي بأن المعرفة الإنسانية التي ينبغي أن تحكم المجتمعات هي معرفة ينبغي أن ينتجها الإنسان نفسه باعتباره كائناً فاعلاً وإيجابياً وعاقلاً ويملك من القدرات العقلية والذهنية ما يمكنه من أن يجد الحلول لكل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية التي تواجهه. لقد ظهرت الوضعية كمبدأ يكرس من فاعلية الإنسان ومركزيته في إنتاج المعرفة في مواجهة المبدأ الذي كرسته الكنيسة على مدى أكثر من عشرة قرون ويقضي بأن الكنيسة هي المخولة أخلاقياً ومعرفياً ودينياً أن تنتج المعرفة باعتبارها امتداداً للسلطة الإلهية التي تحكم الكون.

كما عمل تطور العلم على تثوير البنى الاجتماعية والمعرفية داخل المجتمعات الأوروبية بحيث تم استبدال البنى الاجتماعية التقليدية ببنى اجتماعية أكثر حداثة تستند الى مفهوم الطبقة الاجتماعية ومفهوم الفرد المواطن. لقد عملت حركة الاحتجاج الديني وحركة الكشوف الجغرافية واكتشاف الأمريكيتين اضافة الى تطور العلوم وانتشار النقاش الفلسفي بفعل تضعف سلطة الكنيسة على اطلاق حركة تثوير واسعة للعقل الأوروبي. وعملت حركة التثوير وظهور الاكتشافات والاختراعات على تثوير البنى الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية بحيث اصبحت مفاهيم الطبقة الاجتماعية ومفهوم الفرد ومفهوم المجتمع المدني كما مفهوم الدولة هي التي تحدد اهم الملامح العامة للمسار التاريخي الجديد للمجتمعات الأوروبية بعد أن كانت مفاهيم العائلة والاسرة الممتدة والطائفة الدينية هي الوحدات الاجتماعية التي يتشكل منها المجتمع.

وعليه يمكن القول انه وفق هذه التحولات فقد حدث تفكك في الوحدات الاجتماعية السابقة للدولة القومية واستبدالها بمفهوم الامة والذي يقوم على سيادة مفهوم الفرد كوحدة اقتصادية واجتماعية وحقوقية اساسية تتشكل منها الطبقات الاجتماعية والتي تشكل التنضيد الاجتماعي والسياسي الجديد لمفهوم الدولة الحديثة. ان تفكك الوحدات الاجتماعية السابقة للدولة القومية مثل العشيرة والاسرة الممتدة والطائفة الدينية عمل على ظهور وحدة اجتماعية جديدة أسمها الفرد بحيث اصبحت الفرد يشكل كيانا اقتصاديا واجتماعيا وحقوقيا كاملا وأساسيا. وعليه فقد تم صياغة كامل العلاقات الحقوقية داخل المجتمعات الأوروبية الحديثة بالانطلاق من مفهوم الفرد وبحيث اصبحت هذه المجتمعات بمثابة صياغات للعلاقة بين الفرد والفرد، والفرد وأفراد الطبقة الاجتماعية، والفرد والامة والفرد والدولة. واصبحت الدولة الحديثة في أوروبا بمثابة شبكة معقدة وهائلة من العلاقات الحقوقية والتعاقدية التي تتمركز حول مفهوم الفرد.

وتجدر الاشارة الى ان مجموعة من التطورات الموازية التي حدثت في التاريخ الأوروبي أدت في النهاية الى تكريس مفهوم الفرد باعتباره وحدة حقوقية ترتبط مع الافراد الاخرين بعلاقات محض تعاقدية ومن هذه التطورات تفكك النظام الاقطاعي الذي وان كان يقوم على علاقات تعاقدية الا انه لا يعترف بالانسان ككائن فرد، وظهور النظام الرأسمالي كتنظيم اقتصادي واجتماعي وسياسي، وبحيث اصبحت مفهوم السلعة والنقد والراتب مفاهيم تعمل على تكريس مفهوم الفرد وتعمل على اعادة انتاج الفرد وتعمل على تفكيك الوحدات الجمعية مثل الاسرة الممتدة والطائفة الدينية.

كما عملت الليبرالية باعتبارها منظومة ايديولوجية تؤمن بحرية الفرد في ممارسة خياراته الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية على التسريع في تكريس مفهوم الفرد واعادة انتاجه. وللاجمال يمكن القول أن احداثا من قبيل الثورة البروتستانتية وحركة الكشوف الجغرافية، وان ظواهر من قبيل الوضعية والتجريبية في انتاج المعرفة، وان مسارات من قبيل الليبرالية والرأسمالية وانتشار العلاقات التعاقدية الحقوقية قد عملت كلها على تطور مفهوم الفرد والانسان وأدت بشكل حتمي الى الاعتراف بوجود حقوق لهذا الانسان. وهو ما مهد الارضية التاريخية لتبلور مجمل حقوق الانسان التي راكمها الانسان وصولا إلى عصرنا الحالي الذي يمكن تسميته بامتياز عصر انتشار حقوق الانسان وتعميمها على المستوى الكوني وبحيث اصبحت مفهوم حقوق الانسان مفهوما عابرا للطبقة والدولة ليصبح مفهوم كونيا.

## تطور مفهوم حقوق الانسان:

لقد كان اقدم نص تمكنا من معرفته عن حقوق الانسان هو ما ورد في شريعة حمورابي التي وضعت في بابل في العام 1700 قبل الميلاد وحيث ورد فيها "ان حمورابي يريد ان يعلي شمس العدالة لمنع القوي من إيذاء الضعيف". اما في الحضارة الاغريقية التي عرفت ظهور المدن الدول فقد كان فكر التيار السفسطائي ومن بعده الرواقي هما من اكدا على كونية الانسان وحقوقه حيث رفع بروتوغوراس شعار "الانسان هو مقياس الاشياء" وحيث يعتبر الفيلسوف الرواقي سينيكا في القرن الاول الميلادي "ان الانسان شيء مقدس بالنسبة لآخيه الانسان". وساهم الفكر الفلسفي الصيني ايضا في تطور مفهوم حقوق الانسان، فبدء من القرن الثالث قبل الميلاد انتشرت افكار المعلم تسو في الصين والتي يقوم جوهرها على "أن الفرد هو الأهم بما لا يقاس اما شخص العاهل فهو الأقل "الهيئة على الاطلاق".

كما ساهمت التجارب الدينية للشعوب في تطور مفهوم حقوق الانسان وفي تطور التجربة والعقل الحقوقيين الانسانيين. فالقديس المسيحي بولس اعتبر أن "لا يهود ولا يونان ولا عبيد ولا احرار، بل جميعنا اخوة في الروح". اما في الاسلام فقد تكررت كلمة انسان كثيرا في القرآن الكريم، وحيث يقول القرآن الكريم "وخلقنا الانسان في احسن تقويم".

أما أول وثيقة لحقوق الانسان فقد تم تحريرها بواسطة اللاجئين الانكليز الهاربين الى فرنسا من تعسف ملكهم في القرن الثاني عشر وهي "الماغنا كارتا" أي الميثاق الاكبر وهي نصت على حرية الافراد في التملك والتنقل والبراءة وحرية الكنيسة في انتخاب اساقفتها وحرية التجار والنبلاء في امتيازاتهم وحقوق الجميع في ضريبة عادلة. أما في العام 1628 فقد ظهرت في انكلترا ايضا "عريضة الحقوق" الموجهة من قبل البرلمان الانجليزي الى الملك تشارلز الاول للحد من نزعه في الحكم المطلق.

وفي العام 1679 صدر قانون "هابياس كوربوس" الذي يصون الحرية الشخصية وهو يتضمن 23 مادة تؤكد على استقلالية السلطة القضائية. اما العام 1689 فقد شهد أيضا وفي بريطانيا ايضا صدور شرعة الحقوق التي رسمت اسس الدستور الانجليزي. وقد واكب الفيلسوف البريطاني جون لوك 1632-1704 هذه التطورات في انجلترا وكتب رسالته عن التسامح لميلاد فلسفة قانونية لحقوق الانسان بتمييزه بين العقد الاجتماعي والحقوق الطبيعية للافراد. وبدعوته الى الفصل ما بين الدولة التي ليس لها ان تتدخل في شؤون حرية العبادة وبين الكنيسة التي ليس لها هي الاخرى ان تتدخل في الشؤون المدنية.

وشهد العام 1776 صدور شرعة فرجينيا للحقوق مستلهمة افكار جون لوك(1632-1704) وحيث استعار توماس جفرسون معظم بنودها في اعلان الاستقلال وقد جاء في مقدمة هذا الاعلان ان من الحقائق الاكثر بداهة في ذاتها ان البشر يولدون متساوين وان من خلق البشر قد وهبهم بعض الحقوق غير القابلة للاستلاب ومنها حق الحياة والحرية والسعي للسعادة وان الحكام لا يقامون الا من اجل ضمان هذه الحقوق.

ويمكن القول ان الخطوة الكبيره على صعيد التأريخ لمفهوم حقوق الانسان تجسدت في اصدار الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية التي قادت الثورة ضد الحكم الملكي وضد رجال الدين في اب 1789 "اعلان حقوق الانسان والمواطنين". وتكمن اهمية الاعلان في انه اعطى مفهوم الانسان بعدا كونيا من خلال مخاطبة الانسان في كل زمان ومكان وبصرف النظر عن جنسيته وجنسه ودينه ولغته. وقد حدد الاعلان اهم حقوق الانسان الطبيعية والسياسية كالحق في الحرية والحق في المساواه والحق في الملكية والامن ومقاومة الاضطهاد. ولم يكتسب اعلان حقوق الانسان صفة القانون الا عندما تم تضمينه رسميا في مقدمة دستور الجمهورية الرابعة في العام 1946 وبعد ذلك في دستور الجمهورية الخامسة في العام 1958.

التسلسل التاريخي لتطور فكر حقوق الانسان	
العام	الحدث
1700 قبل الميلاد	شريعة حمورابي
القرن الثامن قبل الميلاد	ألواح الشريعة
القرن الأول بعد الميلاد	التيار السفسطائي و من ثم الرواقي الذين أكدوا على كونية الانسان و حقوقه
القرن الثالث قبل الميلاد	نظريات المعلم تسو كبير فلاسفة الصين
القرن الأول الميلادي وظهور المسيحية	القديس بولس : ( لا يهود ولا يونان , ولا عبيد ولا احرار , بل جميعنا اخوة في الروح )
القرن السادس الميلادي نزول القرآن الكريم	تردد لفظ ( الانسان ) اكثر من 60 مرة في القرآن الكريم
القرن الثاني عشر الميلادي	أول وثيقة مؤسسية لحقوق الانسان (الماغنا كارتا ) (الميثاق الاكبر ) و تتضمن : حرية الافراد في التملك و التنقل و البراءة و حرية الكنيسة في انتخاب اساقفتها , و حرية التجار و النبلاء في امتيازاتهم .
1628م	عريضة الحقوق الموجهة من قبل البرلمان الانجليزي الى الملك تشارلز الأول للحد من نزعه الى الحكم المطلق
1679 م	قانون (هابياس كوربوس ) في انجلترا و هو يضمن الحرية الشخصية و ينص على امكانية تقديم كفالة مالية بدل الحبس بانتظار صدور الحكم
1689م	(شريعة الحقوق) التي رسمت اساس الدستور الانجليزي و كرس انتصار البرلمان والمواطنين على الحكم المطلق ل ال ستيوارت
1689م	الفيلسوف الانجليزي جون لوك مهد في رسالته عن التسامح لميلاد فلسفة قانونية لحقوق الانسان و دعوته الى الفصل ما بين الدولة التي ليس لها ان تتدخل في شؤون حرية العبادة و بين الكنيسة التي ليس لها ان تتدخل في الشؤون المدنية



ايار 1776م	شرعة فرجينيا للحقوق
1789م	اعلان حقوق الانسان و المواطنين من قبل الجمعية الوطنية التأسيسية الفرنسية
24 حزيران 1793م	النص المعدل الذي اصدرته الجمعية التشريعية في المرحلة اليعقوبية من الثورة الفرنسية
1918م	اعلان حقوق الشعب الشغيل و المستغل الذي اصدرته روسيا
10 اكتوبر 1948م	الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي اقرته الجمعية العامة لمنظمة الامم المتحدة
1948م	بيان عن قمع جريمة ابادة الجنس البشري للامم المتحدة
1965م	بيان عن استبعاد جميع اشكال التفرقة العنصرية للامم المتحدة
1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
1966	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
1980م	بيان عن الغاء جميع اشكال التمييز ضد المرأة للامم المتحدة
1984م	بيان ضد التعذيب و سائر العقوبات او المعاملات اللااخلاقية و اللا انسانية او الادلالية للامم المتحدة
1989	اعلان حماية حقوق الطفل للامم المتحدة
1950	الاتفاق الاوروبي لحماية حقوق الانسان و الحريات الاساسية
1969	الاتفاق الامريكي بخصوص حقوق الانسان
1976	الاعلان العالمي لحقوق الشعب في الجزائر
1981	الشرعة الافريقية لحقوق الانسان و الشعوب

### تطور السياق الفلسفي حول حقوق الانسان وحول الحريات:

بموازاة الوقائع التاريخية الكبرى السياسية منها والمعرفية والاجتماعية والتي صنعتها جموع الناس والتي شهدها التاريخ الاوروبي بدء من حركة الاحتجاج الديني في القرن السادس والتي أدت الى تطور وعي الانسان بحريته وبالتالي بحقوقه، فقد كان هناك جهد فكري وذهني مواز تقوم به النخب الاوروبية من فلاسفة ومفكرين وحقوقيين

وقانونيين واقتصاديين مواكبين من خلالها تطورات المسار التاريخي على الارض والمؤدي لظهور مفهوم حقوق الانسان وحرياته.

ويمكن القول ان مفهوم حقوق الانسان وان كان مفهوما مرتبطا بعصر الحداثة تحديدا الا ان جذوره تمتد عميقا في كل التطورات التاريخية التي شهدتها اوروبا بعد حركة الاحتجاج الديني. وعليه يجب القول ان مفهوم حقوق الانسان لم يولد بنفس الكيفية التي يولد بها الفطر أي انه يظهر في لحظة زمنية قصيرة ودون سابق انذار، وانما ظهر هذا المفهوم كنتيجة لكم كبير ومتواصل من التراكمات الثقافية والسياسية والاجتماعية والمعرفية والفلسفية التي شهدتها التاريخ الاوروبي بدء من عصر الاصلاح الديني وصولا الى يومنا هذا مرورا بعصري التنوير والنهضة.

يمكن القول انه وبدء من القرن السادس عشر تكثف النقاش حول مفاهيم الانسان وموقعه داخل الكون وحول حقوقه وواجباته تجاه الافراد الاخرين وتجاه الدولة. وتعكس النقاشات الفلسفية التي شهدتها الساحات الفكرية الاوروبية اتفاقا حول موقع الانسان الجديد في هذا النظام الكوني من جهة كما تعكس خلافات في الرأي بين الفلاسفة حول مجمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والاخلاقية والسياسية التي ينبغي منحها لهذا الانسان الذي أصبح يشغل موقعا مركزيا في تصورات المفكرين والفلاسفة للمجتمع والدولة.

وتعكس النقاشات الغنية التي يقدمها مجموعة من المنظرين والفلاسفة حول مفاهيم الحرية والحقوق الانسانية وشكل السلطة السياسية تطورا كبيرا في الخطاب الفلسفي الانساني حول الانسان الجديد الذي ينبغي ان تصنعه الحضارة الحديثة، كما تعكس تصورا جديدا للعلاقة بين السلطة السياسية في المجتمع والفرد ومجمل حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمكن القول ان الفكر الفلسفي والسياسي المعاصر يدين بالكثير لعدد من الفلاسفة ممن قدموا خطابا فلسفيا جديدا حول الانسان وحرياته وحقوقه يختلف عن كل ما شهدته البشرية من تنظيرات وخطابات. ويمكن الاشارة وعلى سبيل المثال الى بعض اسماء المفكرين والفلاسفة ممن أثروا الفكر السياسي والفلسفي في القرنين السابع والثامن عشر حول الانسان وحقوقه وحرياته من قبيل توماس هوبز وجان جاك روسو وفولتير وستيوارت ميل ومونتسكيو.

ولاغراض هذا الدليل فمن المهم الاشارة وبشكل مقتضب الى ثلاثة من المفكرين الكبار ممن أسسوا لولادة الانسان المعاصر ولولادة عصر التنوير كما عصر حقوق الانسان. والحديث هنا عن ثلاثة من الفلاسفة ممن اصطلح على تسميتهم بفلاسفة العقد الاجتماعي والمقصود هنا على وجه التحديد؛ توماس هوبز وجون لوك وجان جاك روسو.

يمهد توماس هوبز ( 1588-1679 ) لنظريته حول المجتمع الحديث وشكل السلطة فيها من خلال الحديث عن الطبيعة الانسانية وحيث يرى هوبز ان الانسان شرير بالطبع، وهو ما يمكن التأكد منه من خلال العودة الى طبيعة الانسان في مراحل التاريخ الاولى وهو ما اصطلح على تسميته ب "حالة الطبيعة" State of Nature او Etat de la Nature وحيث يرى توماس هوبز أن الانسان ولانه ذات طبيعة شريرة فقد كان يعيش حروبا دائمة مع الانسان متنافسا معه على الموارد الاقتصادية المتاحة. ولغياب الدولة والتنظيم السياسييين عن هذه

المجتمعات والتي يمكن لها أن تكبح من الطبيعة العدوانية والشريرة للانسان، فقد كان الانسان يعيش في حرب دائمة وحيث الجميع يخوض حربا مع الجميع. وبالنظر الى هيمنة منطق الحرب الدائمة فان الانسان كان يعيش بؤسا اقتصاديا وكوارث صحية وغذائية لان الاولوية بالنسبة له كانت توفير الامن والسلامة الشخصية وحيث لا يمكن ازدهار الحضارة في ظل الحرب وفي ظل انشغال الانسان الدائم بتوفير السلم والامن الشخصيين وليس بانتاج الخيرات المادية والتقنية والمعمارية.

**العقد الاجتماعي:** تلك العلاقة القائمة بين افراد المجتمع بعضهم ببعض وبين افراد المجتمع والنظام السياسي الذي يحكمهم، والتي تقوم على تحديد للحقوق والواجبات لكل طرف من الاطراف المتعاقدة. صحيح ان الحديث هنا لا يجري عن عقد تم توقيعه بصورة فعلية، ولكن واقع الحال في كل المجتمعات يقول بان الجماعة الانسانية تتبادل مع نظامها السياسي مجموعة من الحقوق والواجبات الملزمة للطرفين بحيث يعرف كل طرف حقوقه وواجباته من خلال القوانين المكتوبة والعادات والاعراف والتقاليد السائدة.

**حالة الطبيعة:** شكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي الذي ساد في المراحل الاولى من التاريخ الانساني والتي تشكل الحالة الاصلية التي بدأت المجتمعات الانسانية رحلة تطورها انطلاقا منها. وتعني حالة الطبيعة الحالة الاولى التي عاشتها المجتمعات الانسانية قبل تطور نظم الدولة والمدنية والتشريعات المكتوبة والنظم القضائية المعقدة.

وعليه يرى هوبز أنه وأمام الطبيعة الشريرة المتأصلة في الانسان فانه لا سبيل لاقامة الحضارة وبناء المجتمع والدولة دون وجود قوة تكبح نزعات الشر الكامنة داخل الانسان. وهنا تظهر وفقا لهوبز الحاجة للدولة واذرعها التي يكون همها توفير الامن والاستقرار لجميع مواطنيها من خلال كبح نزعات الشر الكامنة داخل الانسان. وعليه فان الدولة الحديثة تنشأ من خلال علاقة تعاقدية يتنازل الفرد بموجبها عن حقوقه وحياته السياسية مقابل أن تقوم الدولة القوية والسلطة الجبارة فيها بتوفير الامن والسلم للجميع.

ويمكن الاشارة أيضا الى مقارنة تتعلق بالعلاقة بين السلطة والفرد مشابهة للمقاربة التي يقدمها توماس هوبز لدى المفكر ستيوارت ميل (1806-1873) في نصه *On Liberty* الذي يتطرق فيه إلى الحالة التي يبرز فيها صراع بين الفرد والدولة وحيث يعتبر ميل ان الفرد الذي يتمتع بالحق بالحرية يمكن ممارسة السلطة عليه من قبل الدولة فقط في حال قيام هذا الفرد بالاعتداء او اىذاء مصالح الاخرين وهنا يمكن للسلطة ان تمنع هذا الفرد من اىذاء الاخرين رغما عنه. وبالتالي يقر ميل بحق الدولة في فرض قيود على حرية التعبير في حالات محددة من قبيل تهديد حرية التعبير للسلامة والمصلحة العاميين او حين يكون يهدد التشدد والتزمتم مبدأ التسامح.

وتختلف المنطلقات النظرية لدى جون لوك (1704/1632) عنها لدى توماس هوبز فيما يتعلق بالفرد والحريات والحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها. لقد كان لوك بالفعل تواقاً للحرية الفردية التي هي منحة الله للإنسان والتي يجب على المجتمع الحفاظ عليها. يمثل فكر جون لوك قطيعة مع الفكر الديني الكاثوليكي الذي كان سائداً في أوروبا على مدى أكثر من ألف عام. وبعد أن كان الفكر الكاثوليكي مدعوماً بسلطة الكنيسة وسطوتها يعتبر أن الإنسان يمثل حقيقة هامشية أمام مركزية الحقيقة الإلهية بحيث تتمثل الغاية من وجود الإنسان في الإنصات لصوت الإله واحترام تعليماته، وبعد أن كانت الكنيسة تروج لمقولة أن الإنسان موجود فقط لعبادة الله وإسعاده والحصول على رضاه، فإن جون لوك اعتبر أن الإنسان موجود لكي يحصل هو على السعادة ولكي يحققها لنفسه باعتباره إنساناً.

كذلك فإنه وبعد أن كانت الكنيسة الكاثوليكية تروج لنظرية عجز الإنسان عن إنتاج المعرفة، وعن حاجة الإنسان المطلقة لله في كل أموره الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، وهو ما كان يضع الكنيسة في موقع السلطة الحقيقية باعتبار الكنيسة هي الوسيط الوحيد بين الإنسان العاجز وبين الله الذي يهيمن على الكون، جاء فكر جون لوك ليعتبر الإنسان كائناً إيجابياً وفعالاً. فالإنسان في نظر لوك كائن عاقل ومكتمل القدرات العقلية وقادر على عقلنة الواقع. كما أن امتلاك الإنسان للعقل يجعله مالكا للشروط الضرورية التي تعطيه الحق في الحرية والتمتع بها. والحرية لا تنفصل عن السعادة وغاية السياسة والفلسفة واحدة وهي البحث عن السعادة التي تكمن في السلام والانسجام والأمن وهكذا لا سعادة بدون توفير بعض الضمانات السياسية ولا سياسة حقة ما لم تكن تهدف إلى نشر السعادة المعقولة.

وبما أن الغاية من الوجود الإنساني هو تحقيق السعادة فإن لوك شجع الملكية الخاصة التي يرى أنها تمنح الفرد الإحساس بالسعادة وعليه فإن من مهام الحكومة أي حكومة هو حماية الملكية الفردية. كما كانت حرية الإنسان شغله الشاغل وهي محور فكرة العقد الاجتماعي عنده وكانت أفكاره عن الديمقراطية نابعة من طبيعة هذا المفكر الذي وضع حرية الإنسان فوق كل الاعتبارات.

ويخلص جون لوك إلى الأفكار التالية والتي أعطت دفعا قويا لفكرة حقوق الإنسان ولمفهوم الحريات:

- 1- الناس جميعهم سواسية فلا مراتب ولا درجات بين البشر وعليه فإن الناس متساوون في حقوقهم السياسية.
- 2- أن التعاقد هو أساس السلطة السياسية وهو يقوم على التراضي بين أطرافه المتعاقدة وهي في حالة الدولة بين الناس والسلطة الحاكمة.
- 3- وبما أن التعاقد هو المبدأ الذي يعمل فإن الأغلبية هي التي ينبغي أن تحكم ولا يملك أحدا الحق في تولي السلطة بالقوة والقهر.

ولفرط تأييد لوك للحقوق وللحريات الإنسانية فإنه يرى أن من حق المحكومين مقاومة السلطات عندما تتنازل عن الحقوق الطبيعية خصوصا الحرية والملكية الفردية ولكن المقاومة في نظره ليس بهدف تحقيق الأمان الشعبي بل الدفاع عن النظام والهدف من الثورة عند لوك حمل الأمير على التفكير والعودة لاحترام الشرعية. ويشجع لوك الاتجاهات العلمانية التي تفصل بين السلطة الزمنية والسلطة الروحية ويؤكد على أن كل سلطات الحكومة المدنية هي فقط بخصوص المصالح المدنية وأن لا علاقة لها بما يتعلق بالدين والطوائف والملل.

وشهد النقاش حول مفهوم الانسان وحرياته وعلاقته بالمجتمع والسلطة تطورا كبيرا مع الاسهامات النظرية التي قدمها المفكر الفرنسي جان جاك روسو (1712-1778) والذي يشكل مفهوم الحرية والحقوق المدنية احد المفاهيم المؤسسة لفكره الفلسفي والقانوني والحقوقي فيقول أن " الإنسان ولد حرا و هو في الأغلال حيثما كان ذلك يظن نفسه سيد الآخرين و هو ما انفك أكثرهم عبودية".

يرى روسو ان حالة الطبيعة التي استمرت لآلاف السنين تعبر افضل تعبير عن جوهر الطبيعة الانسانية فالانسان ولد وهو كائن مليء بالخير، وحالة الطبيعة هي حالة من الخير وكره الشر وان كان الانسان ولد وهو حر ومستمتعا بالحرية ولكن التحول نحو الحضارة والمدنية والملك هو الذي شوه الطبيعة الانسانية وخلق الصراعات وشوه الطبيعة الانسانية بحيث تحول الانسان من كائن خير الى كائن شرير. ويعتبر روسو ان التحول نحو المدنية والحضارة عمل خلق ما يسمى بالعقل والذي يشكل حقيقة مناقضة لحالة الطبيعة.

ويعتقد روسو أن العقد الاجتماعي ما جاء إلا لحل هذا المشكل؛ أي "إيجاد شكل للتجمع يحمي و يحفظ بمجموع القوة المشتركة شخص كل واحد و ممتلكاته، و يظل بواسطة كل واحد، و إن اتحد مع الجميع، لا يطبع سوى نفسه، و يبقى حرا بنفس الدرجة التي كان عليها سابقا، فالعقد الاجتماعي هو الذي يضمن للإنسان الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة التمدن، وهو انتقال يحدث فيه تغيرا بارزا باستبداله الغريزة في مسلكه بالعدالة، وإضفاء الأخلاقية اللازمة على أفعاله أي أن أعظم ما يكسبه الإنسان بالعقد الاجتماعي هو الحرية الأخلاقية و المدنية، وكما يقول روسو: "إن ما يفقده الإنسان بالعقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية وحقا لا محدودا في كل ما يرغبه وما يستطيع بلوغه، أما ما يكسبه فهو الحرية المدنية التي هي وحدها تجعل الإنسان سيد نفسه، إذ أن نزوة الشهوة وحدها عبودية، وطاعة القانون الذي نسسه لأنفسنا حرية"<sup>1</sup>.

في كتابه "العقد الاجتماعي يقدم جان جاك روسو ما يمكن ان يعتبر بمثابة عقد شرعي يسمح ببث الحرية ونشرها داخل المجتمع المدني. وهو لهذا يقترح البحث عن شكل من الاتحاد او التجمع الانساني الذي يحمي الفرد ويدافع عنه بكل ما تملك الارادة العامة من قوة وكذلك حماية ممتلكات الفرد الذي ومن خلال ارتباطه بالجماعة فانه لا يطيع ولا يخضع الا لنفسه ومع ذلك يبقى هذا الفرد حرا كما كان قبل ارتباطه بالجماعة التي تعاقده معها. فبواسطة العقد الاجتماعي يبقى الشعب هو الشعب لانه يعني ان يقبل كل الناس فقدان جزء من حريتهم الطبيعية مع التزامهم بوضع كامل قوتهم وكامل حقهم في خدمة المجتمع.

اما الطريقة التي يعالج بها روسو مفهوم التعددية pluralism وخطرها المحتمل على الاجماع العام حول الحرية فيرى روسو انه ومنذ اللحظة التي يظهر فيها خطر محدد ضد الفرد او ضد المجتمع فان حال مصير الحرية الفردية يسقط تحت ضربات القانون. ان افكار الفرد هي اجزاء عضوية من ذاته ومن فريته ولا يمكن على الاطلاق السيطرة عليها او التحكم بها من قبل المجتمع. ان التعبير عن الافكار هو الامتداد الطبيعي لفعل التفكير ولا يمكن بالتالي التحكم به.

<sup>1</sup> <http://www.alawan.org/%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A.html>

وللجمال وبعد استعراض هذه الافكار الفلسفية الكبرى حول مفهوم الانسان وحقوقه وحرياته يمكن القول أن الدراسات المختلفة تكاد تجمع على ان مفهوم حقوق الانسان في نسخته الحديثة يستند عموما الى ثلاثة أسس كبرى عرفتها البشرية. وتتخلص الاسس الثلاث الكبرى التي تشكل منها وقام عليها مفهوم حقوق الانسان في؛ فكرة الحريات الانسانية التي تحولت الى حقوق وفي فكرة العقد الاجتماعي وفي فكرة الحق الطبيعي.

### 1- الحريات الانسانية التي تحولت لتغدو حقوقا:

تكاد كثير من الدراسات تجمع على ان فكرة الحقوق الانسانية هي في جوهرها حريات يسعى الفرد اليها ويتم ضمانها بواسطة منظومات اخلاقية وتشريعية تطورها المجتمعات التي يعيش وسطها الفرد. وعليه فان مفهوم حقوق الانسان ما هو الى تلك الصياغة القانونية التي قام بها مجتمع لمثل اخلاقية يؤمن بها افراده واعترف بها المجتمعات، لتتحول بعدها حقوق الانسان من مجرد صياغات اخلاقية الى صياغات قانونية وتشريعية مكفولة اجتماعيا ومعترف بها من قبل الجماعة.

ويرى انصار هذا الرأي ان "حقوق الإنسان هي في جانب كبير منها حريات، أو هي حريات تنتهي وتقود إلى، وتصب في الحقوق الذاتية للإنسان، كما تعبر عنها المواثيق الدولية المؤسسة وخاصة إعلان 1789. وأن هذه الحريات التي صيغت أولا على شكل إعلانات للمبادئ ذات إلزام أخلاقي أكثر منه قانوني، ثم تحولت بالتدريج إلى مصدر للتشريعات الدولية الوطنية المقننة والمرسمة لهذه الحرية، تطل كافة مستويات الجسم الاجتماعي: حريات في مجال العمل السياسي، حريات في المجال الاقتصادي، وحریات في المجال الثقافي، وحریات في مجال الفكر والثقافة. وإن ما يسمى بالحقوق كحريات (أو الحقوق/حريات Droits-Libertés) بمقابل الحقوق الدائنة (Droits créances) هي في النهاية حرية الممارسة السياسية، وحرية الممارسة الاقتصادية، وحرية الممارسة الثقافية وحرية الممارسة الفكرية"<sup>2</sup>

### 2- فكرة العقد الاجتماعي

تتلخص نظرية العقد الاجتماعي والتي تطورت في اووبا ما بعد الثورة البروتستانتية او حركة الاصلاح الديني في أن التجمع الانساني إن هو الاتجمع لافراد تحكمهم سلطة سياسية وحيث يكون الاسمنت او الرابط الذي يربط ما بين هؤلاء الافراد بعضهم ببعض كما يربط هؤلاء الافراد بالسلطة السياسية هو العلاقات التعاقدية. فالعلاقات التعاقدية تعني ان كل فرد عضو في الجماعة تتحد مشاركته وعضويته في الجماعة من خلال مجموع من الحقوق التي يكفلها له بقية الافراد المتعاقدون اضافة للسلطة السياسية او الدولة. وينظم هذا العقد الاجتماعي المتخيل شبكات الحقوق والواجبات لجميع الاطراف المتعاقدة.

<sup>2</sup> [http://minbaralhurriyya.org/index.php/mohamed\\_sabila/mohamed\\_sabila02](http://minbaralhurriyya.org/index.php/mohamed_sabila/mohamed_sabila02)

كما يقوم مفهوم العقد الاجتماعي على فكرة ان الحقوق ليست وليدة الطبيعة وانما هي ولادة تطور المجتمع وتعدده وحيث تبرز الحاجة لتحديد الحقوق وتحديد الواجبات بصورة يضمنها المجتمع ومؤسساته. ووفق هذا التصور فان مفهوم العقد الاجتماعي تعزز فكرة ان الحقوق ما هي الا مكاسب ينظمها ويضمنها نص تعاقدي.

وعلى الرغم من أن فكرة العقد الاجتماعي هي فكرة افتراضية أكثر مما هي فكرة واقعية، أو هي بتعبير دوركهيم "لا تربطها أية علاقة بالواقع"، فإنها قد لعبت دورا حاسما في التحول من النظرة الكنسية حول المجتمع والسلطة، وهي النظرة التي ترجع نشأة المجتمع إلى الأمر الإلهي، ومشروعية السلطة إلى الحق الإلهي، ومن النظرة الطبيعية التي ترجعها معا إلى الطبيعة؛ إن إرجاع نشأة كل من المجتمع والسلطة إلى فعل تعاقد بين الناس معناه إرجاعهما إلى فعل بشري، أي إلى الإنسان من جهة وإلى الإرادة من جهة ثانية. وبذلك حلت إرادة الأفراد محل أية إرادة أخرى، وربما كانت إرادة الأفراد هي أساس وأصل الإرادة الجماعية نفسها.

### 3فكرة الحق الطبيعي:

يجمع مؤرخو الفكر الحقوقي على أن مفهوم حقوق الإنسان قد تولد عن مفهوم القانون الطبيعي Droit naturel أو أن حقوق الإنسان تجد أصلها في الحقوق الطبيعية وهي ولدت مع الانسان لحظة ولادته وهي بالتالي ليست نتاجا لسياقات اجتماعية وثقافية صنعها الانسان والمجتمع، تشكلت او لا لتمنح الانسان لاحقا هذه الحقوق. فالحقوق الانسانية سابقة لاعتراف المجتمع بها. وهي بالتالي حقوق انسانية راسخة ومتجذرة في الطبيعة وليس في الثقافة والاجتماع الانسانيين. ويمكن القول ان الرافد الفلسفي الكبير والاساسي لحقوق الانسان هو فكرة الحق الطبيعي كما بلورتها وطورتها مدرسة حقوقية كاملة هي مدرسة الحق الطبيعي.

#### الحق الطبيعي:

شرعية الحصول على شيء أو امتياز أو حصانة بالاستناد الى فكرة أن هذا الشيء أو الامتياز تمنحه الطبيعة للفرد لمجرد انه كائن انساني. وان الانسان باعتباره ابنا للطبيعة يولد ومعه كل هذه الحقوق والامتيازات والحصانات التي لا تشكل هبة من المجتمع او من اي فئة فيه. فانتفاء الفرد للطبيعة هو الذي يمنحه هذه الحقوق والتي لا تملك الجماعة حق منحه او حرمانه من هذه الحقوق.

والسلطة بحيث لا يجبها ولا يلغنها أي نظام اجتماعي أو سياسي لأنها حقوق طبيعية بمعنيين: فهي من جهة مسجلة في طبيعة الأشياء، وهي من جهة أخرى مدونة في طبيعة الإنسان نفسها ومرتبطة بها. إنها حقوق جبل الانسان عليها وهي راسخة في الطبيعة الإنسانية. فالفصل الأول من إعلان الحقوق فرجينيا (سنة 1776) ينص على أن "كل الناس خلقوا بالتساوي أحرارا ومستقلين. وإن لهم حقوقا أكيدة، أساسية وطبيعية، لا يمكنهم، التفريط فيها، وهي حق الاستمتاع بالحياة والحرية، مع حقهم في الملكية والتملك في البحث عن كيفية الحصول على السعادة والأمن".

وتجدر الإشارة إلى أن اكبر المنظرين لنظرية الحقوق الطبيعية للانسان هو المفكر جون لوك والتي تحولت نظريته الى نظرية تركز مفهوم الانسان الفرد وتكرس مفهوم حق الفردانية Individaulism أي حق الانسان في أن يكون فردا داخل الجماعة التي ينتمي اليها وان ينظر اليه باعتباره فردا وليس كائنا جمعيا هو بمثابة جزء

من جماعة قد تكون طائفه او قبيلة او مجموعة عرقية، وحيث يصبح كل فرد ينظر الى نفسه باعتباره هو المنتهى وهو الغاية ذاتها وهذا الفرد هو كائن عاقل وايجابي وقادر على استخدام ملكة العقل من اجل تحقيق مكاسبه كفرد وان كان لوك ينظر للفرد على انه بالغريزة محب لنفسه وهو ما يتطلب وجود شكل او جسم ناظم ما من اجل الادارة العادلة وغير المتحيزة لمصالح الافراد.

## حرية التعبير ووسائل الاعلام:

### السياق التاريخي

ان التجسيد الاكثر وضوحا على مفهوم الليبرالية كان في واضحا للمرة الاولى في الدستور الامريكي وحيث يعتبر فرنسوا ليوتارد ان الدستور الامريكي كان الوثيقة القانونية الاولى التي تضمن حرية التعبير وذلك عندما تم المصادقة على التعديل الاول للدستور الامريكي في العام 1791 كما لعبت المحكمة العليا الامريكية دورا كبيرا في تعزيز حرية التعبير حين قامت باتخاذ عدة احكام كان من شأنها تدعيم التعديل الاول للدستور وتعزيز الحريات ومن ضمنها حرية التعبير.

وشهد القرن الثامن عشر نموا مشهودا في حرية الصحافة في بريطانيا اما في المستعمرات البريطانية في امريكا فقد نمت الضغوط ايضا لانتزاع المزيد من حرية التعبير سواء التعبير الشفوي او المطبوع. فقد نص دستور الكومنولث لولاية بنسلفانيا على سبيل المثال الموضوع في العام 1776 على أن "الناس لديهم الحق في حرية التعبير والكتابة عن والنشر وبما يعبر عن مشاعرهم وبالتالي فان حرية الصحافة لا ينبغي ان تكون مقيدة.

اما دستور حكومة بنسلفانيا في الولايات الامريكية فقد ترك تأثيرا كبيرا على الدستور الامريكي في التعديل الاول الذي جرى عليه في العام 1791 وحيث حث الكونغرس على عدم سن اي تشريعات تتعلق بفرض دين محدد للدولة او منع حرية التعبير او الحد من حرية الصحافة والخطابة او حق الناس في التجمهر او في صياغة المطالب من الحكومة.

وقد سجلت اول حالة في المطالبة بحرية التعبير في العام 1664 عندما قام جون ميل بالاحتجاج على محاولات البرلمان البريطاني لتنظيم نشاط الصحافة المطبوعة. اما في السنوات اللاحقة فقد ساهم كتاب اخرون في تجذير النقاش حول مسألة حرية التعبير. ففي العام 1651 على سبيل المثال ظهر كتاب توماس هوبز Levithan والذي وان كان ينظر للنظام الملكي المطلق ألا ان قيمة عمل هوبز تكمن في انه يفترض حقا متساويا في الامن لكل الافراد في ظل القانون.

قبل عصر التنوير كان الصراع مريرا حول حرية التعبير، فالحكومات الغربية كانت تتمسك بالاستبداد وترفض حرية التعبير وفي نهاية القرن الخامس عشر مثلا لم يكن بامكان الكتاب ان ينشر في بريطانيا اذا لم يتم وضع شارة خاصة من قبل القصر الملكي البريطاني عليه.

ويموازة التطورات التاريخية على صعيد حقوق الانسان وحرية التعبير والصحافة في العالم الانجلو - ساكسوني، كان التاريخ الفرنسي يسجل الكثير من الانتصارات على صعيد تطوير مفهوم حقوق الانسان سياسيا وحقوقيا وانسانيا. ففي 26 اب من العام 1789 نصت المادة 11 من اعلان حقوق الانسان والمواطن التي صدرت في



فرنسا على ان التبادل الحر للافكار والاراء هو واحد من الحقوق الاكثر جوهرية في حياة الانسان وان كل مواطن يمكنه ان يتكلم ويكتب ويطلع بحرية كاملة باستثناء من يشكل اساءة وانتهاكا لهذه الحرية ووفق للحالات التي يقرها القانون.

وفي 29 تموز من العام 1881 تم تشريع قانون حول حرية الصحافة وتم بموجبه الغاء كل اجراء وقائي على حرية التعبير كم تم الغاء كل أشكال الرقابة. وفي في 29 تموز من العام 1982 تم تشريع قانون حول الاتصال السمعي والبصري الذي يطرح مبدأ حرية الاعلام المسموع والمرئي. وفي 16 نيسان 1987 فقد صدر قرار بتخصيص ونقل ملكية احدى الشركات التابعة للقطاع العام لتصبح بايدي القطاع الخاص بعد قرار من الدولة بوقف جزء من رأسمالها في الشركة. بموجب القرار تم نقل ملكية القناة الاولى الفرنسية الى القطاع الخاص وحيث اصبحت شركة بويغ للاتصالات تملك حوالي خمسين بالمئة من اسهم الشركة. اما في 17 كانون الثاني من العام 1989 يصدر قرار بانشاء المجلس الاعلى للمرئي والمسموع. وهي جهاز اداري مستقل مكلف بتنظيم القطاعات الهامة والتي تود الدولة تجنب التدخل المباشر في عملها. وبما يضمن ممارسة اقصى قدر من الحرية في قطاع الاتصال المرئي والمسموع

السنة	الحدث
1664م	- سجلت اول حالة في المطالبة بحرية التعبير عندما قام جون ميل بالاحتجاج على محاولات البرلمان البريطاني لتنظيم نشاط الصحافة المطبوعة
1776م	- نص دستور الكومنولث لولاية بنسلفانيا أن "الناس لديهم الحق في حرية التعبير والكتابة عن والنشر وبما يعبر عن مشاعرهم
1766م	- أول قانون للحصول على المعلومات في السويد
1791م	- المصادقة على التعديل الاول للدستور الامريكى الذي ينص على وجوب احترام حرية التعبير .
1789م	- نصت المادة 11 من اعلان حقوق الانسان والمواطن التي صدرت في فرنسا على ان التبادل الحر للافكار والاراء هو واحد من الحقوق الاكثر جوهرية في حياة الانسان
1881م	- تم تشريع قانون حول حرية الصحافة وتم بموجبه الغاء كل اجراء وقائي على حرية التعبير كم تم الغاء كل أشكال الرقابة.
1982م	- تم تشريع قانون حول الاتصال السمعي والبصري الذي يطرح مبدأ حرية الاعلام المسموع والمرئي

## 2 - حرية التعبير وتدفق المعلومات وتبادلها:

يعرف الباحثون والمختصون حرية التعبير على انها حرية الفرد في الحديث بحرية وبدون اي ضغوط او رقابة من قبل الاخرين سواء كانوا أفراد او جماعات او مؤسسات. ويتضمن هذا التعريف جميع اشكال البحث وتلقي ونشر المعلومات والافكار بغض النظر عن الوسيلة المستخدمة. كما يتضمن هذا التعريف جميع اشكال تداول هذه المعلومات والافكار سواء كانت وجاهية او الكترونية، فردية كانت او جماهيرية. أما على ارض الواقع فان الحق في حرية التعبير هي حق غير مطلق في اي بلد بالعالم ويخضع عموماً الى بعض القيود كما في حال الحث والتحريض على ارتكاب الجرائم.

وعليه فان حرية الصحافة بالنسبة لكثير من المنظرين لا يمكن فصلها عن الاطار الأم الذي هو حرية التعبير، وأن اشكال حرية التعبير تتعدد وتختلف باختلاف الازمنة والامكنة. ويذهب اصحاب هذا الرأي الا ان ما يميز القرن العشرين والواحد والعشرين هو تطور الصحافة والاعلام الجماهيريين باعتبارهما اكثر الاشكال حداثة وفعالية في التعبير عن الرأي، وعليه تغدو حرية الصحافة هي أحد أشكال حرية التعبير التي طورتها المجتمعات الانسانية عبر تاريخها الطويل.

ويمكن العثور على بدايات النقاش العام حول مفهوم حرية التعبير في النصوص الاولى لحقوق الانسان في العالم الغربي. ففي قانون الحقوق الانجليزي للعام 1689 كفل القانون حرية التعبير في البرلمان اما في اعلان حقوق الانسان والمواطن خلال الثورة الفرنسية في العام 1789 فقد تم التأكيد على حرية التعبير باعتبارها حقاً لا يمكن انتزاعه. ويخصص الاعلان مادة لحرية التعبير هي المادة 11 التي تقول " ان الاتصال الحر من خلال الافكار والاراء هي واحد من الحقوق القيمة للانسان. فكل مواطن يتمتع طبقاً لذلك بحرية الكتابة والتحدث والطباعة ولكنه سيكون مسؤولاً عن اي انتهاك لهذه الحرية كما سيتم تعريفها بواسطة القانون تعريفها بواسطة القانون<sup>3</sup>..

وبالتأكيد فانه لا يمكن فصل حرية التعبير عن مجموع العمليات الذهنية والعقلية والاتصالية السابقة والمرافقة واللاحقة لفعل التعبير نفسه. "فعل" التعبير يقتضي ان يقوم الانسان بفعل التفكير، كما أن فعل التفكير يقتضي ان يقوم الانسان بتكوين الحصيلّة الذهنية والفكرية التي تمكنه ان يقوم في وقت لاحق بفعل التفكير، والمقصود هنا حرية تلقي الافكار المختلفة وحرية التعرض لعملية تعليم وتربية تقوم على التنوع والتعددية. كما ان فعل التعبير يقتضي ان يتمكن الانسان وبعد ان يمارس فعل التفكير ببث وايصال ونقل نتائج فعل التفكير الذي مارسه الى الاخرين، وهو ما يمكن تسميته بعملية او فعل التعبير.

<sup>3</sup> Brett, S. (1999). Limits to tolerance: freedom of expression and the public debate in Chile. Chile: Human Rights Watch.

وعليه فان الحديث عن الزامية ووجوبية حرية التعبير يستلزم توفير اشكال اخرى من الحريات المرتبطة بعملية التعبير من قبيل حرية التفكير وحرية تلقي الافكار المختلفة ومن مصادر مختلفة وحرية صياغة هذه الافكار كما حرية التعبير عنها سواء من خلال الاتصال الواجهي الذي يتم بين فرد وفرد اخر او بين فرد ومجموعة من الافراد، او من خلال وسائل الاتصال الجماهيري وحيث يمكن للفكرة ان تصل إلى أعداد كبيرة من الناس وبدون وجود الاتصال الواجهي والشخصي بين المرسل والمتلقي. وتتضمن حرية التعبير أيضا حرية المعتقد الذي ينبغي ان يتاح لكل فرد ممارسته داخل الجماعة الانسانية التي يعيش وسطها.

### المنطلقات النظرية والفلسفية التي تؤسس لحرية التعبير والحريات الاعلامية:

يثير النقاش المتواصل والمحموم على مستوى النخب كما على مستوى العامة عن اهمية حرية التعبير وعن الحق في التعبير الكثير من الاسئلة عن أهمية حرية التعبير والاعلام كما عن القيم الانسانية الكامنة في هذه الحرية. وهناك أربعة مبررات أو حجج يتم استخدامها في تبرير حرية التعبير يمكن العثور عليها في نقاشات المفكرين والمنظرين.

ويمكن تلخيص هذه المبررات على النحو التالي؛ ان حرية التعبير هي التي تقود الى الحقيقة، وان حرية التعبير هي شرط ضروري من شروط بناء الديمقراطية، وأن حرية التعبير هي جزء من حق الانسان في ان يكون فردا وان يكون متمتعا بالاستقلالية باعتباره فردا<sup>4</sup>.

وعليه تكتسب حرية التعبير قيمتها والزاميتها من خلال وجوبها كشرط مؤسس لفردية الانسانية ولحقه في أن يكون فردا ذي كيان مادي وحقوقى ونفسي وقانوني مستقل. وأنه وبالنظر الى ان التطور التاريخي للديمقراطيات الغربية كان نتاجا لهيمنة مفهوم الفرد الذي شكل الرافعة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهذه الديمقراطيات، فان حرية التعبير والاعلام هي شرط ضروري للمحافظة على فردية الانسان بل وتعزيز هذه الفردية، وان حرية التعبير هي ضرورة نفسية وهي من ضرورات تحقيق الذات واكتمالها.

### 1-الوصول للحقيقة باعتبارها مبررا لحرية التعبير:

<sup>4</sup> Schauer, S. (1982). **Free Speech: a philosophical Inquiry**. Cambridge: Cambridge University Press.

أنظر أيضا رسالة الماجستير غير المنشورة،

Jayyousi, Rawan, 2013 Freedom of Expression in International and Local Legal Settings and Limitation of Implementation.

Jordan University.

وتقوم هذه الحجة على افتراض مفاده الحقيقة والوصول إليها هو أمر اساسي في حياة المجتمعات. وان السعي للوصول للحقيقة هو الذي يوجه حركة المجتمعات الانسانية وبالتالي فان كل ما يخدم الوصول للحقيقة يجب ان يعمل المجتمع على توفيره. يستند كثيرون في تبريرهم لمركزية حرية التعبير في المجتمعات الى افتراض مفاده انه "فقط من خلال التبادل المفتوح والمتواصل للافكار فان بإمكان مجتمع ما ان يرمي الافكار الخاطئة وان يتخلص منها وهو ما يقربه اكثر من الوصول للحقيقة التي يحتاجها الجميع.

وتكمن اهمية حرية التعبير في انها تسهل للمجتمعات الوصول للحقيقة التي هي غاية في ذاتها من خلال المنطق الذي يقول انه في المجتمعات التي لا تتوفر فيها الحرية ويسود فيها الصمت فانه لا سبيل قط الى الوصول للحقيقة لانه وفي مجتمعات الخوف والاستبداد تبقى الافكار حبيسة الانفس وبالتالي فان غياب حرية التعبير يجعل الافراد يحتفظون بآرائهم وقناعاتهم الخاصة داخل نفوسهم خوفا من المجتمع مما يجعل هذه الافكار مجهولة بالنسبة للافراد الاخرين وهو ما يجعل الوصول الى الحقيقة متعذرا في ظل غياب الحوار والتفاعل الفكري بين افراد الجماعة.

## 2- حرية التعبير باعتبارها ضرورة من ضرورات البناء الديمقراطي:

ثمة وجهة نظر تنتشر على نطاق واسع بين المنظرين والمفكرين وخصوصا أولئك الذي يعيشون في العالم الغربي مفادها ان الديمقراطية هي الشكل الانسب والافضل لادارة المجتمعات الانسانية لانها تضمن حقوق الجميع ولانها تمنع استبداد الفرد وتحكمه في امور الجماعة، وأن لا ديمقراطية في المجتمع بدون توفر حرية التعبير وتجذرها. ويستند هؤلاء في فكرتهم الى مقولة أن حرية التعبير تزود الافراد بالافكار والمعلومات الضرورية التي تتيح لهم الانخراط في العملية السياسية وفي المشاركة الواسعة في العملية الديمقراطية وفي النقاشات العامة الملازمة للعملية السياسية. ويرى اصحاب هذا الرأي "أن حرية التعبير مهمة في خلق الحقيقة والوصول إليها وفي دعم الحوار الامر الذي يسهل عمل النظام الديمقراطي من خلال الدور الرقابي الذي تمارسه على الحكومة والسلطة"<sup>5</sup>.

كما تقوم هذه الحجة على افتراض مفاده أنه وفي النظم الديمقراطية وحيث تكون الية اتخاذ القرارات تسير بصورة انسيابية من الاسفل الى الاعلى أي من القاعدة الشعبية الى قمة الهرم السياسي وبالعكس أي من قمة الهرم السياسي الى القاعدة الشعبية، حينها تصبح حرية التعبير هي بمثابة القاطرة التي يمكن من خلالها نقد عمل صانعي القرار ورجال السلطة ووضعهم في دائرة المحاسبة الدائمة وبما يؤدي في النهاية الى تطوير ادارة المجتمع على كافة الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية.

## 3- حرية التعبير باعتبارها شرطا لتحقيق الذات واكتمالها:

ويستند هذا التبرير الى بعض المقولات التي تنتمي الى علم النفس الذي يعتبر ان الفرد هو اللبنة الاولى في بناء المجتمع وهو الذي يقود حركة التاريخ. كما يستند هذا التبرير إلى الفكرة التي تقول أن حرية التعبير تمكن الفرد من تطوير قدراته وملكاته الفكرية والذهنية كما تطور في رغباته وطموحاته وهو ما يؤدي في النهاية الى تمكين

<sup>5</sup> Redish, M. (1999). The Value of Free speech. Cambridge: Cambridge Press Association

الفرد من تحقيق ذاته واكتمالها. كما تقول هذه الفكرة ان الانسان يناضل دوما من اجل تطوير ذاته وحرية التعبير هي أداة ووسيلة فعالة في دعم هذا التطور الانساني لان الخطابة والتعبير هي احد مميزات الانسان الفريدة وهي المسؤولة عن التطور الانساني المتميز.

#### 4-حرية التعبير كشرط لتحقيق فردية الانسان:

سبق وتمت الاشارة الى التطور التاريخي للنموذج الغربي في ادارة المجتمعات الانسانية يستند كثيرا على التعامل القانوني والحقوقي والاقتصادي والاجتماعي والاخلاقي مع الانسان على أنه كائن فرد وليس كائنا جمعيا. وعليه فان مفهوم الفردانية يستخدم وعلى نطاق واسع كمبرر اساسي وجوهري في تسوية مبدأ حرية التعبير والاعلام وتسويقه. وتقع هذه الحجة في قلب النظرية الليبرالية التي تعنى بحقوق الافراد وبالحرريات الشخصية وبحرية الاختيار للفرد وبقيم التعددية والتنوع.

وهناك من يرى أنه وداخل مفهوم الفردانية تكمن ثلاثة مبادئ ترتبط بالحقوق الفردية وهي الكرامة والتعددية والاستقلالية<sup>6</sup>:

**الكرامة:** وهي تعني انه بمجرد كوننا افرادا فان لدينا الحق في الكرامة الشخصية. وحيث يرتبط مفهوم الكرامة في حقنا في حرية الاختيار والتي تتضمن في داخلها فكرة الارادة الحرة التي يجب ان يكون لدينا الحق في امتلاكها كافراد يتمتعون بالكرامة داخل الجماعة.

**التنوع:** ان احترام حرية الاختيار باعتبارها جزء من مفهوم الفردانية سوف تؤدي بالقطع الى ظهور مشهد ثقافي واجتماعي متنوع نعيش فيه وبالتالي فان قبول التنوع يصبح احد شروط فرديتنا التي هي بدورها تشترط الحق في حرية التعبير. ان حرية التعبير لا يمكن ان تقوم اذا لم نحترم فكرة ان العالم الذي نعيش فيه هو عالم متعدد ومتنوع وليس عالما احاديا.

**الاستقلالية:** ان مفهوم الاستقلالية يعني ان احترام حرية التعبير هو شرط لاحترام فردانية الفرد. وبالنظر الى ان الفرد هو كيان قانوني ومعرفي واجتماعي واقتصادي وسياسي قائم بذاته فان احترام حرية التعبير الخاصة بالفرد يتيح للفرد المزيد من الاستقلالية.

#### تطور الخطاب العام حول العلاقة بين وسائل الاعلام وحرية التعبير وحقوق الانسان:

تطور النقاش حول وسائل الاعلام وحقوق الانسان والحرريات العامة على مدى القرون الاربعة الاخيرة. ويمكن تمييز مرحلتين تاريخيتين في حياة وسائل الاعلام ومسارها كما في علاقة وسائل الاعلام بالحرريات العامة وتحديد حرية التعبير. كما يمكن تمييز موقفين فلسفيين مختلفين تطورا عبر الزمن حول العلاقة بين وسائل الاعلام وحقوق الانسان. ففي المراحل الاولى من ظهور الكتاب والمطبعة ووسائل الاعلام الجماهيرية كان النقاش الفلسفي يرى في وسائل الاعلام وسيلة واعده لحماية الجماهير من تعسف السلطة الحاكمة. وتتجلى هذه

<sup>6</sup> Herrnstein, R., & Murray, C. (1994). *The Bell Curve: Intelligence and Class Structure in American Life*. NY: Free Press.

النظرة في كثير من كتابات المفكرين الفلاسفة الذين ركزوا على حرية الاعلام والصحافة واهمية حمايتها من محاولات الهيمنة والاحتواء التي كانت تقوم بها السلطات السياسية الحاكمة. وبعد قرون من تطور وسائل الاعلام ونموها بل وتضخمها غير المسبوق تطور النقاش الفلسفي والفكري ليرى في وسائل الاعلام بمثابة سلطة اضافية شأنها كشأن السلطات الحاكمة. فالصحافة اصبحت تمارس نوعا من الهيمنة والاحتكار والتدجين والتحكم مثلها مثل السلطات السياسية وربما بشكل يفوقها سوءا.

فعلى مدى القرون الثلاث التي تلت حركة الاحتجاج الديني في اوربا وما تلاها من حركة تنوير وعصر نهضة كان النضال على أشده من اجل تحرير الانسان وانتزاع حقوقه ومن اجل تكريس حرية التعبير باعتبارها احد الحقوق الاساسية للانسان، وعليه فقد كان ينظر لحرية الصحافة والاعلام باعتبارها تمثل حقا جوهريا من حقوق الانسان كما تمثل في الوقت نفسه واحدة من الحريات الاساسية للانسان المعاصر، وهي بالاضافة لذلك تمثل وسيلة فعالة من أجل الوقوف في وجه السلطة السياسية المستبدة كما تمثل وسيلة هامة في تعزيز النظم الديموقراطية حديثة الولادة في العالم الغربي.

وبكلمات اخرى فان المراحل الاولى لانتشار وسائل الاعلام التي شهدت ولادة المطبعة والكتاب والصحافة المقروءة والمسموعة فان النظرة التي كانت سائدة تجاه وسائل الاعلام هي انها تمثل وسيلة فعالة لحماية حقوق الانسان من تعسف السلطة بما تمثله وتملكه وسائل الاعلام من سلطة رقابية على ممارسات السلطات الحاكمة في اوربا. وعليه، يمكن القول ان المراحل الاولى من عمر وسائل الاعلام أفرز نظرة متفائلة وربما رومانسية لدور وسائل الاعلام باعتبار وسائل الاعلام تمثل شكلا من اشكال حرية التعبير وباعتبارها حارسة للحريات الانسانية الفردية في مواجهة السلطات السياسية وتعسفها.

ونتيجة لتوسع دور وسائل الاعلام ومع ظهور الاعلام المرئي التلفزيوني والسينمائي منذ بداية القرن العشرين وتطور الاعلام الرقمي والبيث الفضائي في نهاية القرن العشرين وتوسع دور وسائل الاعلام وهيمنتها في الحياة العامة ومع تحول الحياة المعاصرة الى عصر طوفان بل وطغيان الصورة وظهور الاحتكارات الاعلامية وظهور اشكال من التحالف بين وسائل الاعلام وبين مراكز القوى المالية والسياسية على مستوى الدولة الواحدة وعلى مستوى العالم، ظهرت نظرة جديدة للدور الذي تلعبه وسائل الاعلام. وملخص هذه النظرة لوسائل الاعلام هو الفكرة التي تقول ان وسائل الاعلام باتت تشكل خطرا على الحريات العامة وعلى الحريات الفردية. كما تقول هذه الفكرة أيضا ان وسائل الاعلام باتت تحد من حرية التفكير والتعبير بدلا من تعزيزها، وان وسائل وبدلا من تحمي الانسان وحقوقه من تعسف السلطات المستبدة، فقد استبدلت وسائل الاعلام الاستبداد السياسي الذي حاربته وساهمت بالقضاء عليه باشكال اخرى من الاستبداد هو تحديدا استبداد وطغيان الكارتيلات المالية والصناعية على مستوى العالم والتي باتت وسائل الاعلام رهينة لها وفي بعض الاحيان متحالفة معها.

### **حرية التعبير ووسائل الاعلام كمصادر دعم لحقوق الانسان:**

تزامنت النشأة الاولى لوسائل الاعلام والاتصال الجماهيري الحديثة مع الصراع المرير والعنيف الذي كانت تخوضه الامم الاوروبية ضد الاستبداد الذي تراكم في اوربا على مدى قرون طويلة وجمع بين طبقة رجال الدين وبين العائلات والارستقراطيات المالكة. وعليه فقد شكل اختراع المطبعة وانتشار الكتب وتطور الصحافة المقروءة وسائل فاعلة في يد الجماهير الاوروبية الساعية الى انتزاع مزيد من الحقوق من السلطات الحاكمة.

وضمن هذا السياق نظر ألى الاعلام والصحافة الجماهيريين على أنهما شكل من أشكال حرية التعبير، وهو شكل فاعل ومؤثر في الصراع ضد الطغيان. ونتيجة لهذه النظرة الفلسفية لجوهر وسائل الاعلام ولدورها ظهرت التسمية المألوفة للصحافة بانها "السلطة الرابعة" جنبا الى جنب مع السلطات الثلاث؛ التشريعية والتنفيذية والقضائية. ومثلت الصحافة وفق هذه النظرة شكلا من أشكال السلطة الرقابية على أداء السلطة التنفيذية بل وعلى أداء السلطة التشريعية أيضا.

كما تزامن ظهور وسائل الاتصال الجماهيري والاعلام في اوربا مع تطور البنى الاجتماعية والثقافية وظهور التمييز الحاد بين ما يسمى بالمجال العام والمجال الخاص. وهو انقسام وتمييز تقوم عليه الديموقراطيات الحديثة اذ يقضي هذا المبدأ بأن الانسان هو كائن فردي يملك حقوقا وهوامش فردية خاصة ينبغي على المجتمع والدولة احترامها وحمايتها، وفي نفس الوقت فان هذا الكائن الفردي يعيش وسط جماعة ضمن علاقة تعاقدية يتوجب عليها المشاركة في الحياة العامة فيها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا. وعليه فقد تطورت الديموقراطيات الغربية من خلال تطور ما يسمى بالحيز العام او الفضاء العام او المجال العام وهو يعني تلك المساحة من النقاش والجدل وتبادل الافكار حول قضايا ادارة المجتمع والدولة وهو حيز يتسع بمقدار ما يشارك به الافراد وبمقدار مساحة حرية التفكير والتعبير التي يتمتعون بها.

ولفهم الدور الحقيقي الذي تلعبه وسائل الاعلام والاتصال فمن المهم الانتباه للاشتقاق اللغوي الذي منه تم اشتقاق مفردة Informtion التي تترجم بالعربية على انها أعلام او معلومات. فلقد تم اشتقاق هذه المفردة من الفعل المضارع To Inform باللغة الانجليزية ومن الفعل Informer باللغة الفرنسية. وكلتا المفردتان مشتقتان من الاسم Form وتعني بالعربية صورة او رسم او شكل. وعليه فان المفردة تعني في العقل الاوروبي تلك المعلومات التي تشكل الافكار وترسمها وتصيغها، وهي هنا الوظيفة الحقيقية والكامنة لوسائل الاتصال التي لا يقتصر دورها على ابلاغ الناس بالمعلومات وانما يتجاوزها الى تشكيل وصياغة وتحديد شكل افكارهم وهو ما يشير الى السلطة الخطيرة التي تلعبها وسائل الاعلام على المستوى المعرفي.

وتكاد تجمع اراء الدارسين والباحثين على كثير من الوظائف والادوار التي لعبتها وسائل الاعلام في تشكل المجتمعات الحديثة وفي التطور التاريخي الذي عاشته الديموقراطيات الغربية. ويمكن الاشارة وبشكل موجز إلى بعض من الوظائف التي لطالما لعبتها وسائل الاعلام في الحياة العامة وفي تطور الديموقراطيات الغربية وفي تطور منظومة الحريات الفردية وحقوق الانسان. فوسائل الاعلام لعبت دورا كبيرا كوسيلة فاعلة في التعبئة الجماهيرية وفي تحريض الجماهير وتحفيزها في عدة محطات تاريخية، كما أن وسائل الاعلام لطالما سمحت بتعميم التجارب الانسانية الفردية وتحويلها من تجارب محض فردية الى تجارب جمعية يشارك بها عدد كبير من البشر، كما عمل انتشار وسائل الاعلام على تعزيز مبدأ التعلم من الاخرين سواء كان هذا التعلم يتم من فرد لفرد ومن ثقافة لثقافة اخرى او من طبقة اجتماعية لطبقة اجتماعية اخرى، كما تسمح وسائل الاعلام باجراء نقاش عام وبما يعمق عمل النظم الديموقراطية وبناء المجتمع والامة. إضافة الى انها تسمح ببناء توافقات وطنية واجتماعية وطبقية حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية التي تخص ادارة امور المجتمع والدولة.

ويناقش يورغن هابرماس والذي اشتهر بمقولة المجال العام، فهو يحلل نمو وتطور المجتمع واساليب الاتصال الاجتماعي والسياسي منذ بدايات القرن الثامن عشر حتى النصف الثاني من القرن العشرين من خلال تتبعه لنشوء (المجال العام) ثم انحطاطه وهبوطه. والمجال العام في نظر هابرماس يدل على اوساط وحلقات النقاش العام التي يتساجل فيها المثقفون والناس وتتشكل فيها الآراء والمواقف حول مختلف القضايا التي تهمهم سواء كانت سياسية او اجتماعية او ثقافية.

أما على مستوى حقوق الانسان والحريات الفردية فيمكن تلخيص الادوار التي تلعبها وسائل الاعلام والصحافة على هذا الصعيد على النحو التالي:

1- وسائل الاعلام هي وسائل محورية للتعبير تعمل في خدمة الديمقراطية؛ وتقوم هذه المقاربة على مقولة ان وسائل الاعلام والتي يقصد بها مجموع وسائل نشر المعلومات هي وسائل تعبير مهمة بالنسبة للفاعلين الديمقراطييين النشطين في المجتمعات الحديثة والذين يلعبون دورا كبيرا في تشكيل الرأي العام. وان وسائل الاعلام ومن خلال وضعها بعض النقاشات والافكار في مقدمة المشهد الاعلامي فهي تملك القدرة على تهميش افكار اخرى وعلى وضعها في الظل بحيث لا يلتفت اليها احد. وعليه فان وسائل الاعلام يجب ان تخضع الى بعض الضوابط الاخلاقية من قبيل دقة المعلومات واحترام الحياة الخاصة والتحقق من مصادر المعلومات.

2- ان الصحافة يمكن ان تكون وسيلة هامة في بلورة الضغوط الشعبية من أجل الحصول على مزيد من الحقوق، وهو ما يوضح حقيقة ان النصوص الاولى المتعلقة بالديموقراطية ركزت كثيرا وشددت على حرية الصحافة والاعلام. وعلى سبيل المثال فان التعديل الاول على الدستور الامريكي والذي جرى في العام 1791 نص على " ان الكونغرس الامريكي لا يحق له ان يصدر ان قانون او تشريع يتعارض مع حرية التعبير".

3- أن تناغما قد حصل أثناء تطور فكري الاستفتاء الشعبي العام وحق التصويت الممنوح لكل المواطنين في النظم الديمقراطية في القرن التاسع عشر وبين تطور وسائل الاتصال والاعلام الجماهيري. أما في القرن العشرين فقد ظهر التلفزيون والراديو والسينما ليشاركوا جنبا الى جنب مع الصحافة في النقاشات الديمقراطية. كما ان ظهور الانترنت حديثا يساهم كثيرا في انتشار المفاهيم الديمقراطية وتعزيزها. إن ظهور التقنيات الجديدة في الاعلام والاتصال الجماهيريين يعمل بالتأكيد على تحفيز وتحريض القوى الديمقراطية على تعديل طرق عملها من خلال التقريب اكثر واكثر من الطبقة السياسية ومجموع المواطنين. وبكلمات اخرى فان وسائل الاعلام تستكمل الاليات التقليدية التي انبثقت من الديمقراطية من خلال اختراع اشكال جديدة من وسائل التعبير.

4- إن وسائل الاعلام نفسها قد تمت دمقرطتها بالتوازي مع التقدم الذي تحرزه الديمقراطية. فالوصول غير المكلف لوسائل الاعلام التي اصبحت في المتناول بسبب رخص تكاليف الحصول عليها، كما بسبب التوزيع العادل لوسائل الاعلام في كافة المناطق الجغرافية. كما ان تنوع وسائل الاعلام من حيث التوجهات الفكرية والسياسية يساعد كثيرا في عمل الديمقراطية وتطورها.



## نماذج تاريخية من كشف الصحافة لانتهاكات حقوق الانسان في العالم:

1- مجزرة ماي لاي في فيتنام 1969

هي مجزرة وقعت خلال حرب الفيتنام على أيادي جنود أمريكيين. وأثارت الصور التي التقطت أثناء المجزرة إلى موجة استنكار عالمية وقد وثق هذه الجريمة الصحفي سيمون هيرش .

يوم 16 مارس 1968 قام الملازم "ويليام كايلى" وجنوده بتطويق قرية "ماي لاي"، ثم قام بجمع القرويين العزل، وأمر بإضرام النار في بيوتهم، وقتل كافة السكان. لاقى ما بين 300 و 500 مدني مصرعهم في هذه المجزرة التي تواصلت حتى اكتشافها اثنان من العسكريين كانا يحلقان قدرًا فوق المنطقة فتدخل لإيقاف العملية. بعد مرور عام على تلك الأحداث وفي شهر مارس من سنة 1969 بعث الجندي "رينولد ريدهاور" برسائل إلى عدة شخصيات ومؤسسات رسمية مبلغًا بذلك عن ملازمه وكاشفًا فظاعة مجزرة كانت ستموت مع ضحاياها. وفي يوم 20 نوفمبر قامت وسائل الإعلام بكشف القضية وينشر صور الضحايا .

2- قضية السجون الطائرة لوكالة المخابرات المركزية الامريكية.

أثارت القضية صحيفة (الواشنطن بوست) الامريكية التي ذكر تقرير لها، أن الاستخبارات الأمريكية تدير سجوناً سرية في عدد من الدول الأوروبية، وخاصة الدول الشرقية منها. وأكدت الصحيفة وجود اتفاق بين وكالة الاستخبارات الأمريكية ودول أوروبية حول استخدام سجون سرية لتعذيب والتحقيق مع معتقلين يشبه في انتمائهم إلى تنظيمات محظورة، وعلى رأسها تنظيم (القاعدة).

وقال الصحيفة: " إن وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية تدير شبكة من السجون السرية في أنحاء مختلفة من العالم لاحتجاز مشتبه بهم بارزين". مشيرة إلى أن تلك السجون كانت، ومازالت موجودة حتى الآن. وأضافت بالقول " إن منظومة السجون السرية، التي تمولها الاستخبارات الأمريكية، باشرت احتجاز أفراد في أوقات مختلفة في بلدان ثمانية، منها دول في شرق أوروبا، وأفغانستان وتايلاند، فضلا عن قاعدة خليج غوانتانامو الأمريكية في كوبا". وأضاف تقرير الصحيفة أن أكثر من 100 شخص أرسلوا إلى تلك المنشآت، التي يطلق عليها اسم "المواقع السوداء"، والتي أقيمت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

وتشكل هذه السجون الطائرة وسيلة من قبل الادارة الامريكية لتجنب خضوع المعتقلين لديها لتلك الضمانات والحماية القانونية التي يوفرها النظام القضائي الامريكي وهو ما يعد انتهاكا فظا لحقوق الانسان.

3- قضية انتهاكات حقوق الانسان في سجن أبو غريب.

بعد كشفه مذبحه في بلدة ماي لاي التي قام بها الجيش الأمريكي أثناء حرب فيتنام قام الصحفي الامريكي الشهير سايمور هيرش في العام 2004 بنشر عدد من الصور والروايات التي توثق لبعض الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان في سجن ابو غريب العراقي الذي كان يخضع لإدارة سلطات الاحتلال الامريكية. وكشفت الصور والروايات عن الاساليب العنيفة والوحشية التي كان يمارسها بعض العسكريين والامنيين الامريكيين بحق المعتقلين العراقيين داخل السجن. وقد تسبب التحقيق الاستقصائي الذي قام به سايمور هيرش في تشكيل اكثر من لجنة تحقيق في الولايات المتحدة للتحقق من انتهاكات حقوق الانسان في سجن ابو غريب تحديدا وفي السجون العراقية الخاضعة لإدارة سلطات الاحتلال الامريكي عموما.

## - وسائل الاعلام وحقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

لا يمكن النظر الى حقوق الانسان السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها منظومات مستقلة من الحقوق، ويمكن عزل بعضها عن البعض الاخر، وانما يجب النظر الى حقوق الانسان باعتبارها منظومة متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وهي تعتمد في كل جزء منها على الاجزاء الاخرى. ففي حين يمكن النظر الى الحقوق السياسية والمدنية التي تتضمنها شرعة حقوق الانسان باعتبارها تهدف الى ضمان معاملة الناس بكرامة من قبل الحكومات والسلطات الحاكمة، فان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تهدف الى ضمان ان يعيش الناس بكرامة. فالحقوق السياسية تؤكد على ان يتم التعامل مع الناس بكرامة في حين تركز شرعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على ان يعيش الناس بكرامة.

يمكن القول ان الاساس الذي تستند اليه مجموع الحقوق الانسانية تنبثق من مجموع الحاجات الاساسية التي يحتاجها الانسان ولا يمكنه ان يعيش حياة كريمة بدونها وهي بالتأكيد تشتمل على حاجة الانسان لمشاعر الحب والمودة وهو الامر الذي لا يمكن لاي حكومة في العالم ان تؤمنه. وتتسع قائمة حقوق الانسان لتشتمل على حق الانسان في كمية كافية من الطعام ومن المياه وعلى مستوى جيد من القدرات الصحية للانسان ولكامل افراد عائلته. كما تشتمل هذه الحقوق على حق الانسان في التحرر من العبودية وحظرها وعلى معاملة عادلة امام القضاء وامام القانون وعلى حقه في امتلاك مسكن يتجاوز كونه مجرد ملاذ امن يؤمن سلامته. ان هذه الحاجات والقيم الانسانية تشكل الاساس الذي تقوم عليه الافكار الكونية المتعلقة بحقوق الانسان. فكمية كافية من الطعام وتوافر مسكن لائق واشياء كثيرة اخرى من ضمنها كامل الحريات السياسية هي ضرورية من اجل تامين حياة ملائمة للانسان.

وعليه فقد كان من الضروري جدا ان تكون كمية الطعام الكافية وتوافر المسكن اللائق ومستوى كافيا من القدرات والامتيازات الصحية بمثابة عناصر جوهرية ومكونات رئيسة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

وترد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي اعتبرت بمثابة حقوق للانسان وهي تشتمل على ما يلي:

- حق الانسان في توافر ظروف عادلة للعمل وفي توافر شروط السلامة في العمل
- حق الانسان في البحث عن العمل وفي اختيار نوعيته
- حق الانسان في تشكيل النقابات وفي الانتساب للنقابات وبما يمكنه من التضامن مع زملائه في العمل.
- حق الانسان في الضمان الاجتماعي والذي يشتمل على مساعدة حكومية اثناء فترات الشيخوخة والبطالة
- المساواة في الحقوق المتصلة بقضايا الزواج للرجل والمرأة
- الحصول على المساعدة وبما يضمن حماية أسرته.
- مستوى لائق من الحياة للجميع وبما يشتمل على اللباس وعلى المسكن الملائم وعلى الغذاء الكافي.

- مستوى عال من الخدمات الصحية للجميع
- تعليم ابتدائي كاف للجميع والمزيد من الفرص التعليمية التي تتجاوز هذا التعليم الاساسي.
- الحق في المشاركة بالحياة الثقافية الخاصة بالجماعة التي ينتمي اليها الفرد
- الحق في الاستفادة من التقدم العلمي والتقني.

ويلعب الصحفي والصحافة دورا هاما ان كان على مستوى زيادة الوعي العام على مستوى الجمهور بمجموع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، او على مستوى مراقبة أداء السلطة التنفيذية في قيامها بواجباتها تجاه هذه الحقوق او على مستوى الانتهاكات المحتملة التي يمكن ان تقوم بها السلطات الحاكمة لاي من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان. وتتنوع المهام التي يمكن ان يقوم بها الصحفي على صعيد حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فالصحافة يمكن ان تلعب دورا توعويا يهدف الى بث الوعي العام وتطويره بمجموع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتمتع بها الانسان. وفي هذا المقام يمكن للصحافة وبما تملكه من وسائل جمعية وجماهيرية في التأثير أن تساهم في تشكيل منظومات القيم الاجتماعية السائدة وبما يجعل من حقوق الانسان مقولة رئيسية في منظومات القيم السائدة. كما يمكن للصحافة ان تمارس دورا رقابيا على كل الاجهزة والسلطات التي يمكن ان تقوم بانتهاكات لحقوق الانسان المختلفة ومن ضمنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكما على الصحفي ان يحترم التعددية السياسية والاجتماعية داخل المجتمعات التي يعمل بها، فان على الصحفي ان يحترم التعددية الثقافية للشعوب والجماعات والتي تشكل احد المحاور الرئيسية في منظومة حقوق الانسان. ويتعلق الامر هنا بحق الاختلاف الثقافي للشعوب والجماعات وبحق التنوع للمجموعات الانسانية. فالصحافي مطالب بان يتخلى عن Ethnocentrism أي المركزية الثقافية او العرقية والتي تعني ميل الصحفي لاعتبار ثقافته التي ينتمي اليها بمثابة نقطة انطلاق في تقييم الثقافات الاخرى ومحاكمتها وحيث يميل الانسان لاعتبار عناصر ثقافته الدينية والاخلاقية والجمالية والقيمية على انها الافضل وعلى انها الاكثر صحة وجمالية. ان الصحفي مطالب بان يتعامل مع الثقافات الاخرى من خلال مفهوم النسبية الثقافية والتي تعني ان على الصحفي ان يؤمن ان ما من ثقافة افضل أو أسوأ من ثقافة اخرى. فكل ثقافة هي غنية وقيمة بعيون المنتمين اليها. وبكلمات اخرى، فان من اهم مهام الصحفي وواجباته تجاه الانسان وحقوقه هي في اعترافه بقيم التنوع الثقافي وفي حق كل ثقافة في العالم في ان تكون مختلفة عن الثقافات الاخرى بل وفي حقها أن تكون فريدة من نوعها أمام الثقافات الاخرى. ويقضي نفس المنطق ان يحترم الصحفي حق الاختلاف والتنوع لمختلف الجماعات والمجموعات الثقافية الدينية التي تتعايش داخل البلد الواحد وداخل الثقافة الكبيرة الواحدة.

## 2- وسائل الاعلام كمصدر تهديد للحريات ولحقوق الانسان:

لقد كان من شأن التأثير الكبير الذي مارسه وسائل الاعلام في حياة الشعوب وتجاربها على مدى القرون الماضية، أن أصبحت وسائل الاعلام محط أنظار كل القوى والتكتلات والكيانات التي تسعى

للتأثير في المجتمعات مع تعدد الاسباب والغايات وراء هذه الرغبة بالتأثير في المجتمعات. وعليه فقد سعت كثير من القوى الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية والدينية الى الوصول الى وسائل الاعلام والتحكم بمضمونها اما بهدف تشكيل الرأي العام او بهدف التأثير في صناع القرار أو بهدف تحويل أنظار الراي العام عن حقيقة ما يراد إخفائها عن الراي العام هذا. ولقد نتج عن هذا المسار أن أصبحت وسائل الاعلام تتخذ شكل أذرع او كيانات جبارة توظفها جهات يشكل الوصول للحقيقة آخر مبتغى لها.

وأمام هذا التضخم في انتشار الظاهرة الاعلامية وامام التضخم في احجام المؤسسات الاعلامية وأمام التضخم في التأثير الذي تمارسه وسائل الاعلام لمصلحة فئات بعينها او طبقات بعينها او أمم بعينها، ذهب البعض الى درجة الحديث عن وجود شكل من الامبريالية الاعلامية والمعلوماتية والتي تعني ان العالم بات ينقسم الى مراكز عالمية محدودة باتت تحتكر معظم التدفقات الاعلامية والمعلوماتية باتجاه أطراف Peripheries لا تملك اي قدرة في المشاركة في هذه التدفقات الاعلامية او في التحكم بتلك التدفقات الاعلامية والمعلوماتية التي تتلقاها. في حين يذهب البعض الى الحديث عن وجود توتاليتاريات اعلامية عالمية ومحلية حديثة نشأت على انقاض التوتاليتاريات السياسية وقامت باستبدالها وحيث سبق للاعلام والصحافة ان ساهما في هدم هذه التوتاليتاريات السياسية.

ان التوتاليتارية لم تعد صفة للدولة بل للاقتصاد وأن التوتاليتارية الاقتصادية بعكس التوتاليتارية السياسية هي توتاليتارية خفية وغير منظوره وتبسط هيمنتها السرية على العالم كله. فمن خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي الاوروبي والشركات المتعددة الجنسية تمارس "الحكومة العالمية اللامنظوره" "سلطة شبه مطلقة على كبريات المجموعات الاعلامية المتخصصة في انتاج وتوزيع السلع الثقافية ، وفي التحكم بالأسمال الرمزي، وفي فبركة رؤية للعالم توافق الى حد بعيد المصالح الاقتصادية والمالية لسادة العالم الجديد".

ويرجع يورغن هابرماس (ولد في العام 1929)<sup>7</sup> نشأة ما يسميه (المجال العام) الى النشأة التاريخية للمجتمعات الغربية الحديثة تحديدا التي شهدت الصالونات والملتقيات والمقاهي في مدننا الرئيسية مثل لندن وباريس وغيرها من مدن اوروبا في القرن الثامن عشر، وكانت هذه الأماكن تشكل ملاذا للناس يلتقون فيها ويناقشون قضاياهم الراهنة من خلال ما يطلعون عليه من الصحف والمنشورات العامة التي بدأت في الانتشار حينذاك، ويشير هابرماس الى ان المناقشات السياسية هي التي هيمنت على هذه الملتقيات واكسبتها تلك الاهمية بعد ان ساهمت بالفعل في تطوير فهم الناس للديمقراطية في بداياتها الاولى، ويرجع اليها الفضل في انها منحت الناس فرصة فريدة في تبادل الآراء حول القضايا الحساسة وإخضاعها للتداول العام والتحليل والتشريح بحرية كبيرة وعلى اسس تمنح الجميع ارضية متساوية.

<sup>7</sup> Habermas, J (1979), *Communication and The Evolution of society*, trans;Thomas Mccarthy, Boston, Beacon Press

ويؤكد هابرماس على ان من اهم نتائج عمل هذه الملتقيات أنها خلقت احساسا بالمساواة بين الناس، كما خلقت الاحساس بالحرية وكرست الشعور بان كل الموضوعات يمكن مناقشتها، فهي مفتوحة لجميع افراد المجتمع وجميع الموضوعات الممكنة. وهي برأي هابرماس حالة عاشتها هذه المجتمعات ووفرت لها امكانية تطوير حياتها السياسية والاجتماعية بشكل استثنائي وفريد على مستوى التجربة التاريخية. لكن هابرماس يلفت النظر الى ان الآمال التي علقت على هذه الملتقيات لم تتحقق جميعها في النهاية، حيث دخل الى المجال العام عناصر جديدة تتعلق بحالة التطور في وسائل الاتصال وعمليات صناعة الثقافة التي مارستها وأدت دورا واضحا في تأطير السجلات والنقاشات الحرة في المجال العام وخنقها.

### المجال العام:

تلك المساحة من النقاشات والتبادل الحر للأفكار بين افراد المجتمع حول المسائل التي تخص ادارة الشأن العام. فالمجال العام يتكون من تلك المساحات او الهوامش التي تخلقها المجتمعات الانسانية وتسمح بموجبها لافرادها في تبادل الافكار وتطوير النقاشات حول السبل المثلى في ادارة شؤون الجماعة وحول افضل السبل من اجل تحقيق الصالح العام وتحقيق اهداف الجماعة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاخلاقية والقيمية.

### المجال الخاص:

هو تلك الهوامش المادية او العاطفية التي يسمح للفرد ان يسود فيها دون تدخل من قبل السلطات العامة فيها. فالمنزل والحياة العاطفية وجانب كبير من الحياة الاقتصادية وامور اخرى تعتبر جزء من مكونات الهامش الخاص الممنوح للفرد من قبل الجماعة والتي تعمل الجماعة على تأمين اكبر قدر من الحماية له.

وينتقد هابرماس الدور الذي تلعبه وسائل الاعلام التي أدى انتشارها وقوتها الفائقة في صناعة الترفيه الى تشويه طبيعة المجال العام ذاك وتعطيل اهدافه، فقد خضعت النقاشات السياسية الى فيض من المادة الاعلامية المتدفقة من تغطية وسائل الاعلام لمجالس النواب والشعب وغير ذلك من الاخبار الاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية إضافة الى تغطية مفرطة لانشطة المؤسسات الحكومية والدولية، في حين تسللت القوى الاقتصادية والتجارية للسيطرة علنالمنافع العامة ومصالح الناس ومنها وسائل الاعلام نفسها. وعندها لم يعد الرأي العام يصاغ من خلال هذه الملتقيات والمجالس ونقاشاتها وسجلاتها الحرة. وإنما اصبح يعبر عن دالة حسابية لمجموع القوى والمصالح المسيطرة التي تتلاعب بتشكيل الرأي العام حسب مصالحها وأغراضها.

لقد تتبع هابرماس ظهور ما سماه بالمجال العام البرجوازي، وصولاً إلى استبداله بالميديا الجماهيرية، بما فيها من تكنوقراطية فنية مكنتها من التأثير بقوة على أفكار الناس ومواقفهم إضافة إلى قدرتها الفائقة على سرعة الانتشار وسعته. أوساط المجتمعات، مما أدى في النهاية إلى تفرغ المجال العام من وظيفته وتعطيل الرأي العام الواعي بمصالح المجتمع ممثلاً بكافة طبقاته وهيئاته وشرائحه.

ويناقد عالم الاجتماع الفرنسي الشهير بيير بورديو (1930-2002) الكيفية التي يتلاعب بها التلفزيون بالعقول وهو يدرس ويحلل طريقة عمل الصحفيين من داخل محطات التلفزيون نفسها من خلال التطرق إلى الرقابة الداخلية والذاتية والمباشرة السائدة في محطات التلفزيون نفسها. وهو يرى أن هناك رقابة خفية لا يمكن الإفلات منها، وتبدأ من فرض الموضوع المعروض والزمن المفروض. كما يرى أن خوف العاملين في وسائل الإعلام من البطالة يؤدي إلى نوع من الرقابة الذاتية من جانب العاملين أنفسهم، ناهيك عن الرقابة الاقتصادية المتمثلة في المعلنين الذين يدفعون ثمن إعلاناتهم أو الدول التي تمنح الدعم، فضلاً عن القنوات التي تملكها شركات عملاقة مثل شبكة NBC المملوكة لشركة جنرال إلكتريك، وشبكة CBS المملوكة لشركة وستنجهاوس وشبكة ACB المملوكة لشركة ديزني.

وينقل بورديو بعد هذا إلى "تفكيك" سلسلة من الآليات التي تثبت أن التلفزيون يمارس نوعاً من "العنف الرمزي" المفسد والمؤذي على حد تعبيره. فالدم والجنس والجريمة تتصدر افتتاحيات نشرات الأخبار، شأنها شأن الصحافة، بغية تحويل الأنظار وإلهاء المشاهدين بكلمات قليلة لكنها بالغة الدقة. لقد كتب بورديو: "إن جزءاً من العمل الرمزي للتلفزيون على مستوى المعلومات مثلاً يتمثل في جذب الانتباه نحو أحداث تتميز بأنها تهم كل الناس، ومنها ما يمكن أن نقول عنها إنها تمثل حافلة عامة يستقلها كل الناس. أحداث الحافلات هذه هي كما يقول أحداث يجب ألا تصدم أحداً. ويرى بورديو أن تركيز التلفزيون على نمط معين من الأحداث يؤدي إلى إلهاء الناس عن القضايا الجوهرية وهو يهدف إلى إخفاء القضايا الحقيقية والجوهرية التي ينبغي على المجتمع التصدي لها. وفي النهاية فإن الديمقراطية تتأذى بشكل حقيقي من العنف الرمزي الذي يمارسه التلفزيون. ومن جهة أخرى يرى بورديو أنه وبسبب البيات السوق السائدة وبسبب قواعد العمل الصحفي التي تفرض على الصحفي ويتم وفقها التركيز على الأخبار التافهة فإن السياسة والشؤون السياسية تبدو في عين الجمهور وكأنها موضوعات صعبة لا يمكن فهمها وهو ما يؤدي بالناس إلى تجنب الشأن السياسي في النهاية. وهو ما يساهم في تجهيل الناس في قضايا الديمقراطية وإدارة الشأن العام.

ويصوغ بورديو فكرته على مستوى آخر. إن ما تنتجه الشاشات متنوع شكلاً لكنه متماثل ومتطابق في المضمون والعمق، فليس المهم اختلاف الصحفيين ومشاربهم والوان صحفهم، المهم أن هذه المحطات تسعى جميعها لكي تتطابق مع شروط السوق، أنها تخضع لنفس المعلنين ونفس الوسطاء ونفس منطق المنافسة ونفس الجمهور المتحمس الساعي وراء الأثارة، وهي تخضع لنفس استطلاعات الرأي ولعوامل نسب المشاهدة، والمتابعة، وهذا ما يدفع بها في النهاية إلى التجانس، هدف المحطات واحد، ليس لها دوافع سوى السيطرة على السوق واحتكارها وكلما نجحت في ذلك تطابقت مع أهدافها. يقول

بورديو " انا اعتقد ان التلفزيون يشكل خطرا جديا على كل مواقع انتاج الثقافة الانسانية ، بالنسبة للفن والادب والعلم والفلسفة والقانون<sup>8</sup>.

أما سيرج حلبي فيصف الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية بانها "كلب الحراسة الجديد" للمجموعات المالية والاقتصادية العالمية التي باتت مصالحها تقتضي نشر فكر احادي يلغي لدى متلقيه القدرة على التفكير المستقل ويحوّله الى مجرد مستهلك سالب للنماذج الثقافية الجاهزة المبنوثة اليه، عبر الشاشة الصغيرة التي غدت اليوم الاداة الاكثر نجاعة للتوتاليتارية العولمية.

وبدوره يؤكد أغناثيو رامونيه<sup>9</sup> في كتابه "طغيان الاعلام" ان اجهزة الاعلام في عصر العولمة قد غدت "أفيون الشعوب الجديد" فتحت ستار "موت الايديولوجيا" تروج للايديولوجيا الوحيدة التي ما زالت حية بالفعل، وهي الايديولوجية الليبرالية المنزوعة عنها صفتها الايديولوجية مما يتيح لها أن تتسلل بسهولة اكثر وبلا مقاومة الى الازدهان لتخدرها ولتشل طاقتها على التفكير النقدي. وفي نظر رامونيه ان هذه "الدعاية الصامتة" أشد فعالية بما لا يقاس من الدعاية الصاخبة في عصر الخطابة الايديولوجية. فالأفيون الليبرالي الجديد لا يسعى الى استفزاز الوعي وتعبئته بل الى تنويمه وتخديره بحيث يجعله يستطيب ويستلذ "التوتاليتارية الناعمة والمستساغة المذاق" لعصر العولمة. فوسائل الاعلام العولمية لا تسعى للترويج المباشر للأفكار بل الى غزو العقول. ويستشهد رامونيه هنا بمقولة غوبلز النازية عن علم الاعلام " اننا لا نتكلم لنقول شيئا بل لنحصل على مفعول ما" وهذا المفعول هو ما تسعى اليه وسائل الاتصال الجماهيري المعاصر، ولكن حتى من دون ان تتكلم، فهي تكتفي بان تلوح بالصورة كيما تستثير لدى المتلقى تماما كما لدى بافلوف، المفعول المطلوب.

ويحلل المفكر الفرنسي الشهير بودريار دور وسائل الاعلام المعاصرة وهو يرى أن طوفان الصور الذي نعيشه بسبب الانتشار الكثيف وغير المسبوق لوسائل الاعلام والمعلوماتية بحيث بنتنا نعيش عصر هيمنة صورة الواقع وليس الواقع نفسه. وهو يرى ان حدود الواقع الموضوعي لم تعد تسبق خريطة التمثيلات والتصورات ولم تعد هي المهمة في تشكيل تصوراتنا عن العالم، بل يمكن القول أن ما نملكه عن الواقع هو طوفان الصور التي تبثه وسائل الاعلام عن الواقع بحيث بنتنا نعرف الواقع من خلال الصورة المبنوثة عنه اعلاميا اكثر من معرفتنا الحقيقية بالواقع نفسه. وهو يضيف ان الناس وبفعل هيمنة طوفان الصور الذي يشاهدونه باتوا يعرفون صورة الشيء ويعتبرونها هي الحقيقة ويتعاملون معها على انها هي الحقيقة اكثر من معرفتهم بالواقع الموضوعي نفسه الذي تم تصويره. والخلاصة ان صورة الشيء باتت اكثر واقعية وقابلة للتصديق اكثر من الشيء نفسه، وان الصورة التي كانت يوما ما مجرد رسم للواقع باتت في عقل المشاهدين هي الواقع نفسه بحيث تم استبدال الواقع الموضوعي بصورة هذه الواقع التي تتأتى من خلال الصحافة المرئية او حتى المقروءة.

وربما من المهم اعطاء مثال او مثالين لنظرية بودريار حول تأثير وسائل الاعلام في صناعة الواقع الافتراضي الذي استبدل الناس من خلال الواقع الموضوعي الذين اعتادوا العيش فيه. وعلى سبيل المثال يحدث ان تشتري سلعة معينة كجهاز خليوي جديد ويصبح الجهاز في يديك حقيقة موضوعية

<sup>8</sup> Shusterman, R (1999), Bourdieu: A Critical Reader. Oxford: Blackwell Publishers

<sup>9</sup> ملحق "تيارات" صحيفة الحياة - لندن - عدد الاحد 14 نيسان 2002

ويحدث ان تشاهد الاعلان التلفزيوني حول نفس الجهاز الذي تملكه. إن ما يحدث عند مشاهدتك للاعلان التجاري حول جهاز الخليوي خاصتك هو انتاج كثير من صور الانبهار والاعجاب بالجهاز الذي يظهر على شاشة التلفزيون مع امتلاك الاحساس بان الجهاز الموجود على شاشة التلفاز هو اكثر اناقة واكثر حقيقية واكثر جاذبية من الجهاز الفعلي الموجود بين يديك. كما يورد بودريار مثال شارع ديزني لاند الذي ومن فرط رؤية الناس له في وسائل الاعلام وفرط تعرضهم للصور والفيديوهات المتعلقة بالشارع ان اصبحت صورة الشارع في اذهانهم أهم من حقيقة الشارع الفعلية والموضوعية داخل حدود المدينة. فالصورة استبدلت الواقع بل باتت اكثر واقعية وحقيقية من الواقع نفسه.

ويلاحظ بودريار أنه وفي الماضي فإن "اللحظة الحقيقية او الفعلية" كانت تحدث عندما كان شخص ما يعيش تجربة حضور ولقاء شخص اخر وملاحظته ومعايشته او معايشة حدث ما كان يحدث في محيطه القريب. أما ما نلاحظه اليوم وما نعايشه فهو مجرد استعراضات وصور ورموز وإشارات. ولكي نفهم إلى أي درجة بتنا نعتمد على انتشار الصور والرموز وعلى انتشار الشبكات فما عليك الا ان تجرب ان تعيش اسبوعا بدون جهاز خليوي او بدون كمبيوتر او بدون جهاز تلفاز او بدون قاريء الذي في دي او جهاز الاي بود او جهاز الراديو. وربما تكون التجربة بالنسبة لكثيرين بمثابة موت سايكولوجي او عاطفي، فالشعور بالغياب والتوهان سيضربهم عميقا وسيخلق.

ويلفت بودريار هنا ان ما يقوم به البشر في هذا المجال يستهدف استبدال حقائق وجودنا بحقائق افتراضية. وان الجنس والموت كأتملة، سيتحولان الى حقيقتين افتراضيتين. أو خيارين في النظام الانساني الفاعل. ويشير الى ان من بين ما ينتظرنا في المستقبل في هذا المضمار حالات من (الجنس السبير، والموت السبير) او الاشكال الافتراضية عن هذه الحقائق. لكن ماذا عن الأخطر فيما تحمله ثورة المستقبل الافتراضي. بحسب بودريار انه ما ينتظر تفكيرنا العام كله من خلال استبداله بتفكير افتراضي يدخل ايضا في عالم الاعداد القبلي والبرمجة المسبقة فيصبح لدينا (تفكير سبيرانيا). ولكن هل ذلك ممكن فعلا.

وأما النقد الاخر لهيمنة وسائل الاعلام وتأثيرها السلبي على حقوق الانسان فيأتي من نوم تشومسكي الذي يرى أن مجتمعاتنا الحديثة تخضع لسلطات دولة تتحكم في كثير من العمليات من خلال الفيركة والصناعة والتطبيع والتطويع والتدجين والتشكيل وأي فعل قهري يهدف الى حالة تصل فيها السلطة الى السيطرة التامة والنهائية على شعبها. ويستخدم تشومسكي مصطلحات من قبيل - (صناعة الاجماع او الرضى manufacturing consent)، والقطيع الضال، والارهاب ليصف بها مضامين عمل الاعلام الذي تسيطر عليه قوى الرأسمال والسوق.. فالشعب او الجمهور هو القطيع الضال الذي يسوقه المتأمرون عليه من سياسيين ومثقفين، فهؤلاء ليس لهم عمل سوى التأكد من أن هذا القطيع هو تحت السيطرة ليس خوفا عليه من الضياع وإنما خوفا من عصيانه وثورته.

وعلى صعيد الحريات والحقوق الانسانية وتأثير وسائل الاعلام المباشر فيها فيمكن تلخيص بعض النقاط التي يسجلها منتقدي وسائل الاعلام وممن يركزون على خطرهما على الحريات والحقوق الانسانية والتي يتلخص أهمها بما يلي:



### 1-تضخم سلطة وسائل الاعلام:

إن وسائل الاعلام يمكن ان تشكل خطرا على الديمقراطية وتهديدا لها من حيث ان وسائل الاعلام باتت تشكل سلطة رابعة موازية للسلطات الثلاث الموجوده اصلا داخل المجتمعات الحديثة وخصوصا الديمقراطية منها والتي تشمل على السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

### 2-مسألة الشفافية:

إذا كانت الديمقراطية تقوم على مبدأ الكشف عن كل الاسرار فهل ينبغي طوال الوقت اىصال كل المعلومات والاسرار الى الجمهور والى العامة؟ من المهم حتى في الديمقراطيات ان نكون يقظين امام اي انتهاك للخصوصية وللحياة الخاصة. إن أي حكومة في العالم مكونة من رئيس للوزراء ومن اعضاء مجلس ومن مساعديهم وبعض المستشارين المكلفين بتنفيذ القوانين وفي ادارة شؤون السياسة العامة ومعظم هؤلاء يحتاجون إلى قدر معين من السرية على الاقل اثناء فترة تحضيرهم للقرارات المتعلقة بالشؤون الدولية وبالمقابل فان مبادئ الديمقراطية تقتضي الشفافية الكاملة بعد كل خطوة يتخذها.

### 3-خطر التلاعب:

ان مسألة تمويل وسائل الاعلام يعتمد على رؤوس اموال خاصة والتي قد تكون ترغب بتعديل وتوجيه الاخبار بصورة تخدم مصالحها او ممارسة ضغوط على النظام الديمقراطي. ان تركيز رؤوس الاموال يمكن ايضا ان يؤثر في استقلالية وسائل الاعلام حتى وان حاولت بعض وسائل الاعلام ان تضمن نمطا مستقلا من التمويل المالي. والحال أن التعددية الاعلامية وتنوع وسائل الاعلام لا يتطابق دوما مع مبدأ التعددية في الاراء ومع مبدأ التنوع في المعلومات والافكار والاعخبار.

### 4-تهديد المساواة والتكافؤ:

فالتلفزيون ووسائل الاتصال الجماهيري تمارس تأثيرا أكثر على جمهور المواطنين وهي على تماس أكبر معه ولكنها متهمه في نفس الوقت بأنها تقوم بالتبسيط والتسطيح للنقاشات العامة في الوقت الذي تقوم به بصناعة الرأي العام في حين ان السباق بين وسائل الاعلام في اكتساب وفي استقطاب الجمهور يترك هامشا صغيرا للنقاش الديمقراطي. ومن خلال كونهم حساسين للتأثير الذي تمارسه وسائل الاعلام فان رجال السياسة وصناعة القرار متهمين بانهم يقومون بتكليف وتشكيل خطابهم ليس وفقا

لقناعاتهم الخاصة ولكن وفقا لطبيعة الرأي والمزاج العامين السائدين وقتها بل ووفقا لرؤية وسائل الاعلام نفسها.

إن أهمية وسائل الاعلام ودورها الكبير في تشكيل العملية الانتخابية يطرح أيضا مشكلات كثيرة تتعلق بمبدأ الفرص المتساوية والمتكافئة للمرشحين وحيث يعتمد رجال السياسة على الاعلام تحديدا في صياغة الشكل والصورة التي يودون الظهور بها. وتقوم محطات التلفزيون دوما بتكييف سلوك المرشحين الانتخابيين وتشكيله بحيث يكون من الواجب على المرشح للانتخابات ان يستجيب لمتطلبات محطات التلفزيون تحديدا اثناء حملته الانتخابية. وعلى سبيل المثال تطلب محطات التلفزة من المرشح الانتخابي ان يقوم بشرح برنامجه الانتخابي او تقديم شخصه للجمهور من خلال اعطائه وقتا ضيقا وهو ما يؤدي الى التبسيط والتسطيح في طرح قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية تنسم بالتعقيد الشديد.

### وسائل الاعلام والديموقراطية: الاعتمادية المتبادلة.

ثمة وجهة نظر تقول بأن الدولة أي دولة تسعى للتحكم بوسائل الاعلام وتأطير عملها ضمن مصالح هذه الدولة. وعليه فان الدولة وهي تسعى لتأطير وسائل الاعلام فان عليها ان تلجأ الى الوسائل الديموقراطية من قبيل انشاء اجهزة أو كيانات رقابية على وسائل الاعلام (من قبيل هيئات المرئي والمسموع) لا تكون خاضعة لسلطة الدولة ورجالها وبما يضمن في النهاية الوصول المتكافئ للمادة الاعلامية من قبل الجميع وبما يضمن ايضا احترام مبادئ التعددية الاعلامية وحيادية الصحافة وكل هذا ضمن اطار احترام حرية التعبير والرأي. وتبرز الحاجة لوجود هيئات رقابية مستقلة عن سلطة الدولة بصورة ماسة في زمن الانترنت والذي سمح باختفاء الحواجز الجغرافية والسياسية امام تدفق المعلومات والذي سمح ايضا بمضاعفة منتديات الحوار والنقاش، كما سمح بخلق فضاءات جديدة لممارسة الحرية ولكنه سمح بالمقابل بنشر الاشاعات الضارة وبنشر مواد خطيرة وغير اخلاقية من قبيل المواد الجنسية التي توظف الاطفال في مضمونها ومحتواها.

إن وسائل الاعلام مطالبة أيضا باحترام خيارات وتوقعات المواطنين وطموحاتهم. وفي هذا المقام يمكن الحديث عن لعبة مثلثة اطرافها رجال السياسة والرأي العام ووسائل الاعلام؛ فوسائل الاعلام باتت تشكل ظواهر المجتمع بنفس القدر الذي تعكسها فيه. وباتت استطلاعات رأي الجمهور حول البرامج التلفزيونية تستخدم كوسائل للقياس تسمح لمصممي البرامج التلفزيونية باستحداث وخلق برامج تلفزيونية جديدة.

### الصحافي في مواجهة انتهاكات حقوق الانسان: مواطن محلي ام مواطن كوني؟

ثمة نقاش لا بد من إثارته حين يتم تناول العلاقة بين الصحافي وموضوعة حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية، وهو نقاش يتم بحساسية وتعقيد شديدين. ويتعلق الامر هنا بحق الصحافي في أن يمارس مواطنته بمعناها الضيق ام يمارس هوية اكثر كونية بحيث يتجاوز الصحافي الهويات الضيقة التي ينتمي

اليها من دينية وسياسية وحتى قومية. وبكلمات اخرى، هل الصحفي هو انسان مثل بقية الناس ويحق له ما يحق لهم من الانتماء لدولة ولشعب ولدين، ام أن على الصحفي ان ينتمي الى مهنته ويتحتم عليه بالتالي ان يتجاوز الهويات والولاءات الضيقة، كالولاء للدين والطائفة والامة. وتثار هذه الاشكالية على الدوام حين يجد الصحفي نفسه وقد وضع أمام خيارات صعبه تقتضي منه في بعض الاحيان ان يتجاوز انتمائه لجماعته الضيقة اثناء محاولته الوصول الى الحقيقة التي ينشدها كل صحفي.

وتظهر مواقف الصحفيين في كثير من الاحيان نوعا من السكوت على بعض الانتهاكات لحقوق الانسان خصوصا اذا كانت هذه الانتهاكات ترتكبها حكومات دولهم بحق شعوب أخرى. كذلك تظهر الممارسات الطويلة لبعض الصحفيين محاولات حثيثة من قبلهم لتمويه الحقيقة حين يتعلق الامر بكشف الممارسات التي تقوم بها جيوش بلادهم بحق شعوب وامم اخرى. وخوفا من اتهامهم بخيانة امتهم او جيش بلادهم يجد كثير من الصحفيين انفسهم وقد انتهكوا قواعد المهنة سواء بشكل واع ومقصود او بشكل غير مقصود.

وعلى مدى العقود الاخيرة لوحظ تنام في الاتجاه الذي يميل من خلاله الصحفي لتكريس ولاءاته القومية والدينية على التزامه بقواعد العمل الصحفي وهو ما ادى الى سكوته بل وتبريره في كثير من الاحيان للانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان. وبعد عقود طويلة من التركيز على حيادية الصحفي وموضوعيته وهما الشرطان الذي يعينان تجريد الصحفي من اية ميول وتوجهات قومية ودينية اثناء تغطيته الصحافية، برزت توجهات جديدة في عالم الصحافة وتحديد الغريبة منها والامريكية منها على وجه التحديد وحيث بدأ كثير من الصحفيين يجاهرون بولائهم لبلادهم ويعتبرون ان عملهم الصحفي لا يمكنه ان يكون حياديا، وانهم مثلهم مثل جنود بلادهم المقاتلين.

وربما يجدر بالتنكير في هذا المقام تلك الحادثة الشهيرة لاحد صحفيي محطة فوكس نيوز في كابول اثناء الغزو الامريكي لافغانستان في العام 2001. لقد ظهر مراسل محطة فوكس نيوز وهم يحمل مسدسا على خصرته قائلا للجمهور انه موجود في ارض المعركة مثله مثل جنود بلاده لملاحقة وقتل اسامة بن لادن. كذلك من المهم الاشارة الى انخراط كثير من الصحفيين الامريكيين في خطط البنتاغون العسكرية والتي قضت بوضع الصحفيين مع الطلائع الاولى للقوات الامريكية الغازية للاراضي العراقية في العام 2003 وهو ما يعني خلق مشاعر من التعاطف من قبل هؤلاء الصحفيين مع جنود بلادهم والتخلي بالتالي عن الحيادية وممارسة التوازن خلال التغطية الاخبارية.

وفي مواجهة اقحام الهويات والولاءات القومية والدينية في العمل الصحفي فهناك من يصر على ان الصحفي لا ينبغي ان يتحزب وان يتخندق الا من اجل القيم الكونية والانسانية. فالصحافي مطالب بان لا يدافع عن حقوق الانسان في بلاده او لطائفته الدينية وانما عليه ان يدافع عن حقوق الانسان بصورة مجردة، فالانسان في اي مكان هو شقيقه في الانسانية وعليه بالتالي أن يدافع عن حقوقه بغض النظر عن اعتبارات اختلاف الدين او القومية. ويختصر المفكر الفرنسي الشهير ميشيل فوكوه هذه الفكرة حين يتحدث عن المواطن العالمي لكي يخرج مفهوم حقوق الانسان من دائرة الدولة الواحدة او القومية الواحدة، فبالنسبة لفوكوه فلان حقوق الانسان هي حقوق كونية فان من واجب المثقف والصحافي ان لا يكون مواطنا بالمعنى المحلي وانما مواطنا بالمعنى العالمي او الكوني.

وينسحب الحال على الصحفي حين يعمل داخل بلاده وحيث تختفي الاعتبارات القومية اثناء تغطيته ولكن يظهر لدى الصحفي مستوى اخر من الولاءات والهويات. ويتعلق الامر هنا بولاء الصحفي وانتمائه الحزبيين. فالصحافي مطالب بان يتجاوز حزبيته أثناء ممارسته لمهنته، ويتحتم عليه النظر الحقوق الانسانية والاجتماعية والاقتصادية لخصومه السياسيين بصورة مجردة.

وتختصر مقولة أن "الصحافي هو فاعل اجتماعي ولكنه ليس فاعلا سياسيا" الكثير من النقاش. وبالرغم من ان دور الصحفي الاجتماعي سيكون له تأثير سياسي فان القيم التي تشكل جوهر العمل المهني للصحافي هي تلك القيم الكونية والانسانية: السلام والديموقراطية والحرية والتكافل والمساواة وحقوق الانسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل والتقدم الاجتماعي وغيرها. هذه القيم هي قيم اجتماعية ولكن تحقيقها يؤدي دوما الى نتائج سياسية.

وحيث يناضل الصحفي من اجل تلك القيم الكونية فان الصحفي لا يناضل بالتأكيد لمصلحة اهداف شللية وطائفية وفردية. وحتى حين ينضم الصحفي الى عضوية حزب سياسي وهو حق له بصفته مواطن فان عليه ان يمتنع عن وضع موقعه الحزبي في خدمة حزبه وفي خدمة مصالح اعضاء حزبه.

على الصحفي حتى وان كان حزبيا ان يكرس نفسه في خدمة القيم الكونية وان يحترم التعددية وقيم التنوع الثقافي والسياسي. ولترجمة هذه المعايير على شكل اجراءات فينبغي للصحافي ان يلتزم بتفضيل الاراء المعارضة لموقف حزبه وان يكتف من استضافة الضيوف الذين ينتمون للحزاب السياسية المنافسة للحزب السياسي الذي ينتمي له.

## - وسائل الاعلام وحقوق الانسان في الأردن:

يتطلب الحديث عن دور الصحفيين ووسائل الاعلام في حماية حقوق الانسان وتدعيمها في الاردن تناول بعض القضايا التاريخية كما السياسية كما التشريعية التي تميز الحالة الاردنية. فالاعلام الاردني وان كان جزءا من المشهد العام للاعلام العالمي إلا أنه يتسم ببعض الخصائص الفريدة والتي تنتج بالتأكيد عن بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والسياسية الخاصة بالمجتمع الاردني.

ويمكن استهلال النقاش بالقول أن بعضا من المشاكل التي يواجهها الاعلام الاردني في تعامله مع قضايا حقوق الانسان يعود إلى عدم وجود تقاليد واسس عريقة للعمل الاعلامي كما يعود الى حداثة الخطاب الاجتماعي كما الاعلامي حول حقوق الانسان وحيث النقاش العام حول موضوعة حقوق الانسان هو نقاش حديث ولا يملك تقاليد عريقة كما تملك بعض الامم الاوروبية والغربية عموما. ومن المهم الاشارة الى أن غياب التقاليد العريقة للعمل الاعلامي كما غياب التقاليد العريقة للنقاش العام حول حقوق الانسان يعودان في جزء كبير منهما الى حداثة الدولة الاردنية نفسها وحيث تعود بدايات الدولة الاردنية الى العام 1921 .

وتنعكس مسألة حداثة تكوين الدولة الاردنية في افتقار العمل الاعلامي والصحافي لتقاليد عريقة كما تنعكس في غياب التقاليد العريقة لمؤسسات اعلامية تقود العمل الاعلامي وتعمل على اخراجه من دائرة

الاجتهاد الفردي او الشللي وحيث بقي العمل الاعلامي وحتى وقت قريب يقوم على مبادرات فردية او مبادرات لجهات لا علاقة لها بالعمل الاعلامي مطلقا ناهيك عن علاقتها بموضوعة حقوق الانسان.

ويترافق عامل غياب المؤسساتية في العمل الاعلامي الذي عرفه الاردن مع عامل اخر اثر سلبا على العمل الاعلامي عموما كما على دور الاعلام في تدعيم موضوعة حقوق الانسان خصوصا، ويتعلق الامر هنا بضبابية البيئة التشريعية وضعفها في الحقل الاعلامي. فالقوانين الناظمة لقطاع الصحافة والاعلام لا تتسم بالثبات النسبي ويجري العمل على تغييرها وتعديلها بشكل مستمر وفق منطق لا يستند الى المؤسسة بل يستند في كثير من الاحيان للاجتهادات الفردية او لمصالح سياسية آنية. وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للتشريعات المتعلقة بواقع الاعلام، فان حال البيئة التشريعية المتعلقة بحقوق الانسان كما بعلاقة الاعلام بموضوعة حقوق الانسان هي اكثر ضبابية واكثر هشاشة. وللتدليل على هذه الفرضية فيكفي الاشارة الى ان قوانين الانتخابات وقانون المطبوعات هي القوانين الاقل ديمومة والاكثر تبديلا مقارنة بكل التشريعات والقوانين الاردنية.

وثمة مظهر اخر لاشكالية العلاقة بين الصحفي وقضايا حقوق الانسان في الاردن، وهي تلك المتصلة بالجهاز القضائي. ففي دولة حديثة كالاردن لا يملك القضاء جذورا ممتدة في العمل المؤسسي والمنظم. فعلاقة القضاء مع الصحافة هي علاقة معقدة تقوم على الضعف والتغول في الان نفسه، ففي حين يظهر القضاء ضعفا بينا أمام الانتهاكات الكثيرة لحقوق الانسان من قبل السياسيين كما من قبل الاعلاميين، فان القضاء يظهر سطوة كبيرة حين يتعلق باختراق الصحفي لبعض الخطوط الحمراء السياسية او الامنية.

وفيما يتصل بالقضاء ايضا، فيمكن الحديث عن مشكلة بنوية. فالقضاء الاردني ولعوامل تاريخية تتعلق بحدائثة النظام القضاء الاردني كما لعوامل بنوية تتعلق بمكونات القضاء الاردني البنوية والوظيفية لا يبدو فاعلا في لعب دور فاعل على مستوى العلاقة بين الصحفي وحقوق الانسان وحيث يتم انتهاك حقوق الانسان من قبل الصحفي وعلى نطاق واسع في الوقت الذي يبدي القضاء رغبة او قدرة على التحرك. وللتفصيل يمكن القول ان بنية القضاء الاردني لم تصل لمستوى من التطور يوفر قضاة مختصين يغطون كافة الاشكاليات القضائية. ففي الاردن لم يتطور الجهاز القضائي بعد ليضم قضاة يختصون فقط في قضايا الاعلام وقضاة اخرين يختصون في قضايا حقوق الانسان او قضاة يختصون في قضايا انتهاكات الاعلام لحقوق الانسان في الاردن. وينطبق الامر نفسه أيضا على المكون الثاني للجهاز القضائي. والحديث هنا هو عن توفر جهاز فاعل من المحامين المختصين بقضايا الاعلام وحقوق الانسان حصرا.

ويرتبط غياب السلطة القضائية او ضعفها او لا مؤسساتيتها في بعض الاحيان بنمط الظروف السياسية والامنية الخاصة التي وجد بها الاردن داخلها منذ تشكل الدولة الاردنية. فالصراع العربي الاسرائيلي والحروب الاهلية والبينية التي شهدتها دول المنطقة ومجتمعاتها، جمدت وحدت من سلطة القضاء واضعفت من سلطة الجهاز القضائي كما اضعفت من حال احترام حقوق الانسان بحيث كانت الاولوية في معظم فترات التاريخ الاردني لما هو امني ولكل ما يصب بشكل مباشر في مصلحة الاستقرار الامني والسياسي. في هذا المقام لا بد من الاشارة الى الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها الاحكام العرفية التي فرضت على الحياة السياسية والثقافية في الاردن.

ولعل العقبة الأكبر على طريق دور الاعلام في تعزيز حقوق الانسان في الاردن يتأتى من السمات البنوية المكونة للمجتمع الاردني. والمقصود هنا هو الاختلاف البنوي في مكونات المجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الاردني عن تلك المكونات التي شكلت المجتمعات الغربية. ففي حين عملت حركة الاحتجاج الديني في اوروبا في القرن السادس عشر اضافة لحركة التنوير تطور العلوم وحركة الكشوف الجغرافية وتطور الفلسفة الليبرالية وظهور النظام الاقتصادي الراسمالي، عملت كلها على تحول الانسان الاوروبي من كائن جمعي يحمل بداخله طائفته او عائلته الممتدة الى كائن فردي يتمتع بالاستقلالية ويعمل على انتاج ذاته الفردية اقتصاديا واجتماعيا ومعرفيا وحقوقيا، يمكن ملاحظة مسار تاريخي مختلف عرفته المجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الاردني. ففي المجتمع العربي عموما والاردني تحديدا لم يظهر مفهوم الفرد بالشكل الذي ظهر عليه في السياق الاوروبي. فالانسان الاردني هو كائن جمعي اكثر منه كائن فردي، فالفرد يرى في نفسه الجماعة الضيقة التي ينتمي اليها من عشيرة او قبيلة او طائفه، وهو لا يرى في نفسه كائنا فرديا مستقلا عن الجماعة. كما يرفض المجتمع في الاردن ان يعترف بابنائه باعتبارهم افرادا ويرفض الا ان يرى فيهم كائنات جمعية.

ويمكن الجزم ان هذا الغياب لمفهوم الفرد يعود لعوامل سياسية وتاريخية واقتصادية ومعرفية عديدة لا يتسع المجال لمناقشتها هنا. وفي ظل غياب مفهوم الكائن الفردي تنتعش الهويات الجمعية من هويات عشائرية ومناطقية وطائفية وشللية. وينعكس غياب مفهوم الفرد على شبكة العلاقات الحقوقية داخل المجتمع الاردني. ففي حين قامت المجتمعات الغربية الحديثة على مفهوم العلاقات التعاقدية بين افراد المجتمع وعلى اساس الاعتراف الكامل بفرديانية الاطراف المتعاقدة بحيث تمت صياغة كل العلاقات الحقوقية على اساس فرد مقابل افراد المجتمع الاخرين وفرد مقابل دولة تعترف بانها تتعامل مع جموع من الافراد الذي يملكون كيانات قانونية قائمة بذاتها وتملك حقوقا ويترتب عليها واجبات باعتبارها كائنات فردية، يغيب مفهوم الفرد في التنظيم السياسي والاجتماعي والاخلاقي في الاردن. والنتيجة المنطقية لغياب مفهوم الفرد هو غياب الايمان بمنظومة حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالانسان الفرد كما بالواجبات المترتبة عليه.

ويتصل بالاشكالية السابقة التي تتلخص بغياب مفهوم الفرد في النسق الثقافي والاجتماعي الاردني اشكالية اخرى على صلة بها. ويتعلق الامر هنا بغياب او ضعف ظاهرة المجتمع المدني في المجتمع الاردني. ففي النموذج الحقوقي الغربي الذي رتب العلاقة بين الصحافة وحقوق الفرد والانسان كان المجتمع المدني رديفا وسندا للفرد كما للصحافي في حماية حقوق الانسان وتدعيمها. وبالنظر الى غياب مفهوم الفرد وغياب مفهوم المواطنة عن المشهد الاردني وانتعاش الكيانات السابقة للدولة الحديثة من عشائرية وطائفية اقليمية لا يمكن للمجتمع المدني ان ينتعش وان يتطور. ويلعب غياب المجتمع المدني وضعفه دورا كبيرا في اضعاف واقع حقوق الانسان في الاردن كما يلعب دورا في اضعاف دور الصحافة في حماية حقوق الانسان وتدعيمها في السياق الاردني.